النقل

مفهومه وآثاره على الصيغة والتركيب والدلالة

الدكتور

محمد بن إبراهيم السيف

في تخصص النحو والصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

كثيرا ما تطالعنا مفردة " النقل " في مظان مختلفة من تصانيف اللغويين في ألوان من تصاريفها؛ كـ "نقل" و" منقول " و" ينقل "،ولا تعدو في استعمالهم لها إحدى دلالتين:

الأولى: النقل عن العرب، وهو أول طريقين لمعرفة اللغة العربية، وثانيهما: العقل وهذا ليس موضوع بحثنا.

والأخرى: النقل الذي هو: " تحويلُ الشيء من موضع إلى موضع "،وهو المعني بهذه الدراسة.

والمنقول كل ملفوظ أزيح عن موقعه الأصلي مكانيا كان أو دلاليا إلى موقع آخر، ويتناول الحركة، والحرف، والبنية، والتركيب، وقد يكون النقل محضا مجردا من اقتضاء دلالي، نحو ما يجري في بنية بعض الصيغ من نقل حركة أو حرف، وقد يقتضي تنوعا دلاليا كما في نقل الصيغة من استعمال إلى استعمال آخر يقتضي تجددا بالدلالة، وقد يكون نقله بلاحقة أو مجردا ، ولا علاقة فيه بين المنقول منه والمنقول إليه كما هو الحال في النقل المجازي الذي يتم فيه النقل على شريطة وجود تلك العلاقة مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

وهذا البحث يهدف إلى رصد صور النقل بهذا المفهوم، و تحرير العلاقة بينه وبين موضوعات كثيرة صرفية ونحوية تدرج معالجتها تحت كوكبة من المصطلحات النحوية والصرفية الأخرى، ومن تلك الموضوعات:

أ- موضوعات جرى تصنيفها تحت مصطلحي التعدي واللزوم.

ب- موضوعات درست مسائلها تحت مصطلح الحمل.

جـ- قضايا عولجت في أبواب عدة تحت مصطلح التأويل.

د- قضية العدل الصيغي.

ه- قضية العدل التركيبي.

و- قضية المقايضة أو اقتراض الوظائف وتبادل المواقع والأحكام.

ز – قضية القلب المكاني.

ويعد النوع من النقل مظهرا من مظاهر التحول من الأصل، وهو من وسائل الاقتصاد في اللغة؛ إذ يترتب عليه نمو لغوي، وتوالد دلالي، و إثراء و تعدد في المعنى، وهو – أيضا – من وسائل التخفيف، كما في النقل الذي يتم في البنية، وقد اتخذ أشكالا كثيرة؛ إن في حركات، أو في حروف، أوفي مفردات، أو في تراكيب.

أولاً: النقل الحركي:

ويراد به: نقل الحركة من حرف ما في بنية ما إلى سابق أو لاحق، أو هو تبادل موقعي تم بين صامت وحركة، وهو ما يمم نحوه بعض المحدثين[1] ممن يرون أن الحركة إنما تحدث بعد الحرف لا معه ولا قبله، ودرج التصريفيون على تسميته بـ " الإعلال بالنقل "، أو " الإعلال بالتسكين "، ولعل " الإعلال بالنقل " أدق، لأن الإعلال بالتسكين ليس بالضرورة أن يصحبه نقل؛ إذ قد يكتفى بطرح الحركة رأسا؛ نحو ما نجده في الفعل المضارع الناقص في حالة الرفع واويا؛ كما في: يدعو، أو يائيا؛ كما في: يرمي، وفي اسم الفاعل من الفعل الناقص في حالتي الرفع والجر؛ نحو: حضر الداعي، ومررت بالداعي. وأما الإعلال بالنقل فالتسكين من مقتضياته.

ويجري نقل الحركة في الصحيح والمعتل، ويأتي بمظاهر متنوعة، ولأغراض مختلفة، فقد يحقق التخفيف، أو يهيئ ما يحققه، أو يعكس مظاهر لهجية، أو يكشف عن توليد صيغة لم تكن موجودة قبل، وغيرها، ويأتي من سابق إلى لاحق، أو من لاحق إلى سابق.

---

(١) ينظر: أبحاث في اللغة: ١٣، ١٣٥، التصريف العربي ١٠٣.

١- النقل والإدغام:

- في الفعل الثلاثي المضعف:

تنقل الحركة توطئة للإدغام؛ نحو ما نجده في الفعل الثلاثي الـذي تماثلـت عينـه ولامه، فمقتضى قياس مضارعه أن تسكن فاؤه وتتحرك عينه ولامه، والتقاء المتمـاثلين فيه يستدعي إدغامهما مالم يجزم الفعل أو يسند إلى ضمير متحرك، ولا يتأتى إدغامهمـا مالم يحرك السابق لهما؛ لذا تنقل حركة أول المثلين إلى الفاء الساكنة، ويجري الإدغـام، كما في:

شَدَّ (يَشْدُدُ = يَشُدْدُ): يَشُدُّ

عَضَّ (يَعْضَضُ = يَعُضْضُ): يَعُضُّ

وعُزِي ذلك إلى أهل الحجاز وبني تميم[١]

وقد حافظ التميميّون على الإدغام في الأمر والمضارع المجـزوم فقـالوا: رُدَّ، ولم يَرُدَّ، وقيل: هي لغة غير أهل الحجاز[٢].

وفكَّه الحجازيون فيهما، ولم ينقلوا الحركة، فقالوا: ارْدُدْ، ولم يَرْدُدْ

وقد لاقت لغتهم ذيوعا فاقت فيه أختها التميمية، واستجادها سيبويه، قال: (وهي اللغة العربية القديمة الجيدة)[٣]، وأيَّد ذلك أبو جعفر النحاس ووصفها بالفصاحة، قال: (ولغة أهل الحجاز هي اللغة القديمة الفصيحة)[٤].

---

(١) الكتاب ٤/٤١٧.

(٢) المساعد ٤/٢٥٩.

(٣) لغة تميم ٤٢٠.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٣.

(٤) إعراب القرآن ٣/٣١٤.

– في الفعل متماثل العين واللام من غير الثلاثي المجرد:

ومثل ما سبق يأتي في مضارع وأمر الفعل غير الثلاثي المجرد مما تماثلت عينه ولامه مما جاء على نحو " أَفْعَلَ يُفْعِلُ "؛ نحو: أَجَلَّ، يُجِلُّ، أَجِلَّ

فمقتضى قياس مماثله من الصحيح: أَجْلَلَ، يُجْلِلُ، أَجْلِلْ، نُقِلت حركة أول المتماثلين إلى الساكن السابق، وأدغما.

ونحو منه ما جاء على " اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ "، نحو: اسْتَمَرَّ، يَسْتَمِرُّ، اسْتَمِرْ، فالأصل: اسْتَمْرَرَ، يَسْتَمْرِرُ، اسْتَمْرِرْ، وجرى فيه ما جرى في السابق.

ونجد ذلك – أيضا – فيما جاء من مزيد الرباعي بحرفين على صيغة " افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ "؛ نحو: اطْمَأَنّ، يَطْمَئِنُّ، اطْمَئِنْ.

وعَدَّ ابن يعيش هذا الإجراء " تسكين متحرك وتحريك ساكن "[1]؛ لغرض الإدغام؛ لوجود متماثلين في مقام يقتضي إدغامهما، ولا يتأتى الإدغام إلا بتسكين الأول من المتماثلين وتحريك ما قبله لأنه ساكن، ولتحقيق هذا الإجراء اختير نقل حركة أول المتماثلين إلى ما قبله. قال ابن يعيش: (وكان ذلك أولى من اجتلاب حركة غريبة أجنبية)[2].

– في الوصف متماثل العين واللام:

ويسري ما سبق – أيضا – في اسمي الفاعل والمفعول من مضاعف العين واللام من مزيد الثلاثي؛ نحو:

أَجَلَّ : مُجْلِل = مُجِلٌّ ، اِسْتَرَدَّ: مُسْتَرْدِدٌ = مُسْتَرِدٌّ

اطْمَأَنَّ: مُطْمَأْنِنٌ = مُطْمَئِنٌّ

وفي أفعل التفضيل من متماثل العين واللام؛ نحو:

---

(١) شرح التصريف الملوكي ٤٥١.

(٢) شرح التصريف الملوكي ٤٥٣.

أَحَبَّ: أَحْبَبُ = أَحَبُّ

– في " افتعل " مما توالت فيه تاءان:

تتوالى تاءان متحركتان غير مدغمتين فيما كانت عينه تاء مما صيغ على " افتعل "؛ نحو: " اقتتل "، ولم يلتزم فيه الإدغام. قالوا: لأن التاءين (لما وقعتا وسطا قويتا؛ لأن الأوساط أقوى من الأطراف)[1].

وقيل: (لأن التاءين في حكم منفصلين؛ من جهة أن تاء الافتعال لا يلزم أن يقع بعدها مثلها، بل قد يقع بعدها غير تاء؛ نحو: اقتصر، واقترب..)[2]

وقد حكي في إدغامه ثلاث لغات[3]؛ اثنتان منها " قِتَّل " بكسر القاف وفتح تاء " افتعل " ، و" قِتِّل " بكسرهما، وقد جرى الإدغام فيهما بإسقاط حركة تاء " افتعل "، ولم تكن ثمة لجوء إلى نقل.

واللغة الثالثة " قَتَّل " بفتح القاف والتاء، والإجراء فيها لم يتم إلا بعد الاستعانة بالنقل ، إذ نقلت فتحة تاء "افتعل" إلى القاف، وأسقطت همزة الوصل، وأدغم المتماثلان.

ونحوٌ منه ما جاء في " افتعل " مما ولي التاء فيه حرف مقارب له في الخصائص الصوتية؛ كما في " اخْتَطَفَ "، يقال فيه: خَطَّفَ، وعليه قراءة نافع[4] ﴿ فَتَخَطَّفُهُ الطَّيرُ﴾[5] بفتح الخاء وتشديد الطاء، وأصله " تَخْتَطِفُهُ"، وقد استوى فيه الإجراء على هذه الحالة بعد تحقق نقل حركة تاء " افتعل " إلى القاف وقلب التاء طاء وإدغامها في عين الفعل.

---

(١) كتاب الإدغام في شرح كتاب سيبويه ٧٩.

(٢) شرح المفصل ١٢٢/١، وينظر: الكتاب ٤٤٣/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٣/٤، التكملة ٢٧٤، المحتسب ٥٩/١–٦٠، الممتع ٦٣٩.

(٤) ينظر: السبعة ١٤٨، إعراب القراءات السبع وعللها ٧٧/١، الحجة للقراء السبعة ٣٩٠/١.

(٥) الحج: ٣١.

- " أَفْعِلَة " مما تماثلت عينه ولامه:

الجمع على " أَفْعِلَة " مما تماثلت عينه ولامه يقتضي الإجراء فيه التخلُّصُ من المتماثلين بإدغامهما، ولا يتَأَتَّى ذلك إلا باللِّجوء إلى النقل؛ إذ تنقل حركة أولهما إلى الساكن الصحيح قبله؛ لذا قالوا في " أَئْمِمَة ": أَئِمَّة، وفي " أَسْنِنَة ": أَسِنَّة.

وفي " أَئِمّة "[1] بتحقيق الهمزتين قرأ بعض السبعة[2]، وقالوا: إنها ليست قياسا؛ لاجتماع الهمزتين، والقياس: أَيِمَّة' قال أبو علي: (لما لزم إلقاء حركة المدغم على الهمزة وجب تحريكها، ولما وجب تحريكها وجب قلبها إلى الياء لتحركها بالكسرة)[3]

٢- النقل واللهجة

وقد يكون النقل عائدًا إلى بقايا تنوُّعٍ لهجيٍّ، ولعل منه ما يعرض له النحويون في أثناء حديثهم عن إحدى صيغ المدح أو الذم القياسية، وهي صيغة " فَعُل " بفتح فضم أصالة أو نقلا؛ مثل: ضَرُب، وطَهُر، وغَزُو، ولَؤُم، ورَمُي، على زنة " فَعُل " لإفادة المدح فيما تدل مادته اللغوية عليه، أو الذم فيما دلالته اللغوية عليه ؛ إذ يجيزون فيها نقل حركة العين (الضم) إلى فاء الكلمة[4]، لتكون الصيغة على "

فُعْل " بضم فسكون، فتكون: ضُرْب، وطُهْر، وغُزْو، ولُؤْم، ورُمْي، بشرط ألا تكون متلوة باسم الإشارة " ذا " وإلا تعين فتح الفاء وطرح حركة العين رأسا

من غير نقل، وبالوجهين جاء قول الشاعر[5]:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بمزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ

---

(١) التوبة ١٢، الأنبياء ٧٣، القصص ٥، السجدة ٢٤ .

(٢) ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون " أيمة " بقلب الهمزة الثانية ياء . السبعة ٣١٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٧٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١١٩/٢، التذييل والتكميل ١٤٧/١٠، المقاصد الشافية ٥٦٥/٤-٥٦٦.

(٥) الأخطل. ديوانه: ٢٦٣.

إذ رُوي " حَبَّ " بفتح الحاء وبضمها.

ولا أجد تفسيرا لهذا النوع من النقل غير أنه بقايا عوائد لهجية.

ونحوٌ منه ما نجده في الفعل متماثل العين واللام، وهو مصنف ضمن مواضع الحذف القياسي في باب الإعلال بالنقل والحذف حين يسند إلى ضمائر الرفع المتحركة؛ إذ يجري فيه حذف أحد المتماثلين ونقل حركة العين إلى الفاء أو إبقاء الفاء على حركتها الأصلية ، وقد اختلفت كلمة النحويين في المحذوف؛ أهو العين أم اللام، على مذهبين:

أحدهما: المحذوف العين، وعليه سيبويه[1]، ويجوز في الفاء حينئذ إبقاؤها على فتحها، فنقول في "ظللت": ظلت ، ووزنها: فلت.

أو نقل كسرة العين إليها، فنقول: ظلت، ووزنها فلت.

والآخر: المحذوف اللام[2]، وكما في المذهب الأول يجوز في الفاء الوجهان، الفتح، فنقول: ظلت، ووزنها: فعت، أو نقل كسرة العين إليها، فنقول: ظلت، على: فعت.

والنقل هنا استدعاه تنوع لهجي، فقد ذكر أبو الفتح بن جني أن كسر الظاء في " ظلت " لغة أهل الحجاز، والفتح لتميم[3] .

٣- النقل والحمل:

ويجري ذلك فيما حُوِّر أصلُه وقُصِد فيه إجراؤه مجراه ليتفق معه فيما جرى فيه من تحوير أو تبديل، وغرضهم في ذلك توحيد الباب على منهاج واحد، ونجده في:

أ – ماكانت عينه معتلة مسبوقة بساكن صحيح:

---

(١) الكتاب ٤/٤٨٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٢/١٠٤٧.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٤/١٠١، التصريح ٥/٤٧١.

ويتم الإجراء فيه وفق اشتراطات وضوابط[1] بنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، وقد يكون مشفوعا بقلب إذا كانت الحركة فتحة؛ إذ تقلب الواو والياء حينئذ ألفا، أما إذا كانت الحركة المنقولة مجانسة للواو أو الياء فلا قلب.

والأصل في قلب الواو والياء ألفا أن يكون في ماض تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، وأما غيره مما جرى فيه ذلك فمحمول عليه.

فالحمل إذًا هو الباعث إلى هذا الإجراء، وليس ثقل الحركة على المعتل كما يتوهم.

قال أبو الفتح:

(فأما من ذهب إلى أن " يقول، ويبيع " ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما فسكنتا، فغير معبوء بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة)[2].

وقال الرضي:

(إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا بقلب؛ لأن ذلك خفيف، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعل أصله بإسكان العين أو في اسم محمول عليه، سكن عين ذلك الفعل والمحمول عليه إتباعا لأصله)[3].

وينقاس هذا النوع من النقل في مواضع ؛ هي:

– مضارع الثلاثي الأجوف واوي العين أو يائيها، غير مضعف اللام ولا معتلها؛ نحو: يَبِيْنُ، ويَصُومُ، ويَخَافُ؛ والأصل: يُبْيِنُ، ويَصْوُم، ويَخْوَف، والأمر منه محمول عليه.

الماضي الموازن لـ " أَفْعَلَ، واسْتَفْعَلَ " ومضارعه؛ نحو:

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٩/٢٨٦-٢٩٤، أوضح المسالك ٤/ ٤٠٢.

(٢) المنصف ١/٢٤٨.

(٣) شرح الشافية ٣/١٤٤ .

أَجَاب ، وأَبَان، والأصل (أَجْوَبَ، وأَبْيَنَ)

واسْتَجَاب، واسْتَبَان، والأصل (اسْتَجْوَبَ، واسْتَبْيَنَ)

ويُجِيْبُ، ويُبِيْنُ،والأصل (يُجْوِبُ، ويُبْيِنُ)

ويَسْتَجِيب، ويَسْتَبِيْنُ، والأصل (يَسْتَجْوِبُ، ويَسْتَبْيِنُ)

– الاسم الموازن للفعل المضارع في حركاته وسكناته دون زيادته؛ وينضوي تحته ما كان في زنة "مَفْعُل"؛ بفتح الميم وتثليث العين؛ نحو: مَعَاد، ومَسِيل، ومَعونة، أو في زنة: "مُفْعِل" بضم الميم وفتح العين أوكسرها؛ نحو: مُجَاب، ومُبِين، أوفي زنة " مُسْتَفْعِل " بفتح العين أو كسرها؛ نحو: مُسْتَجِيب، ومُسْتَبِين، ومُسْتَجَاب، ومُسْتَعَان.

– المصدر المعتل العين على وزني: " إِفْعَال " (واوي العين أو يائيها؛ نحو: إِقَامة، وإِبَانة)، و" اسْتِفْعَال " (واوي العين أو يائيها؛ نحو: استِقَامة، واستِبَانة).

– اسم المفعول من الثلاثي ومن غيره (واوي العين أو يائيها في الحالتين؛ نحو: مَقُول ومَدِين، ومُقَام ومُبَان)[1].

ويُشْكِلُ في هذا الحمل أمران:

الأول: اختلاف جهة الحمل؛ فالتغيير في الماضي المحمول عليه لم يجر فيه نقل كما في المحمول، وإنما كان انقلاب الواو والياء فيه بسبب تحركهما بعد فتح، ولو كانتا ساكنتين لما قلبتا.

والثاني: أن المألوف في الحمل حمل القليل على الكثير، وما قرروه هنا يخالف هذا الاتجاه.

ب – المبني للمفعول من الأجوف:

ومما جرى فيه النقل للحمل – أيضا – الفعل المبني للمجهول من الثلاثي

(١) ينظر: الشافية: ٩٦–٩٧، الأصول الوافية ٤٢–٤٣، أوضح المسالك ٤/٤٠٢–٤٠٣.

الأجوف حملا على المبني للمعلوم؛ نحو: خِيْفَ، وبِيْعَ، وقِيْلَ، والأصل: خُـوِفَ، وبُيِـعَ، وقُوِلَ.

قال أبو الفتح: (.. أرادوا أن يعلوا العين كما أعلوها في " خاف، وباع، وقـال " فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العين في " خِيْفَ، وقِيْلَ " ياء لانكسار الفاء قبلها، وبقيت العين في " بِيْعَ " بحالها ياء)[1]

ج – مصدر الفعل واوي الفاء:

قالوا: وَعَدَ – يَعِدُ (يَوْعِدُ)، وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت، وحمـل عليـه سائر تحولات المضارع.

وكذا في مصدره قالوا: " عِدَة "، والأصل: " وِعْدَة "، حذفوا فاءه بعد أن نقلـوا كسرتها إلى العين، فإجراء النقل فيه لحذف الفاء كما حذفت في فعله طلبا للتشاكل[2].

قال أبو الفتح:

(لم تحذف الواو في " عِدَة، وزِنَة "؛ لأنها مكسورة حسب... بل لأنها مكـسورة، والمصدر جار على فعل محذوف الفاء؛ ألا ترى إلى صحتها في " وِعَاء، ووِشَاح، ووِجَاح " وما أشبه ذلك، لأنها ليست مصادر)[3]

٤– النقل والإشعار:

ويظهر ذلك في الفعل الأجوف المـسند إلى ضـمائر الرفـع المتحركـة؛ نحـو: قلت، بعت، خفت، هبت، طلت وبمراجعة أصول تلك الصيغ نجدها تحولت من صـيغ مستعملة؛ وهي على الترتيب:

قَال، بَاعَ، خَافَ، هَابَ، طَالَ وأصول مفترضة؛ وهي على الترتيب:

---

(١) المنصف ٢٤٩/١.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٣٥٢/٢.

(٣) المنصف ١/ ١٩٧ .

قَوُلَ، بَيِعَ، خَوِفَ، هَيِبَ، طَوُلَ وقد لحظ العلماء تنوع حركة فاء الكلمة في حال إسنادها لضمائر الرفع المتحركة مابين ضم وكسر، في حين أنها متحدة بالفتح في صورتها المستعملة قبل الإسناد، وهي كذلك في الصورة المفترضة ، وتغيرها عما كانت عليه في الأصل يعني أنها حادثة، وفسر بعضهم[1] حدوثها بأنها منقولة من العين المحذوفة لالتقائها ساكنة مع ضمير الرفع إشعارا بالبنية التي آلت منها الصيغة وما جرى فيها من تغيير، قال ابن يعيش:

(وإنما فعلوا ما ذكرناه من النقل والتحويل؛ لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين، وأمارة على التصرف ..)[2]

و سواء كانت الصيغة المنقول منها منقولة أيضا؛ كما في:

- قُلْتُ (بضم القاف وهي فاء الكلمة) من " قَوُلَ " المنقولة صيغيا من " قَالَ".
- بِعْتُ (بكسر الباء وهي فاء الكلمة) من " بَيِعَ " المنقولة صيغيا من "بَاعَ".

أو كانت أصلية؛ كما في:

- طُلْتُ (بضم الطاء وهي فاء الكلمة) من " طَوُلَ " وهي الصيغة الأصلية.
- خِفْتُ (بضم الخاء وهي فاء الكلمة) من " خَوِفَ " وهي الصيغة الأصلية.
- هِبْتَ (بضم الهاء وهي فاء الكلمة) من " هَيِبَ " وهي الصيغة الأصلية.

٥- النقل والحذف:

وهو أحد وسائل التخفيف في البنية، ومحله غالبا الهمزة المتحركة المسبوقة بصحيح ساكن، ويكون في الاسم والفعل:

أ – الاسم وتكون فيه فاء أو عينا أولاما :

---

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٢٥٤-٢٥٥، شرح الشافية لليزدي ٢٠١/١.

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٧٢.

فأما ماكانت همزته فاء فقد تكون مسبوقة ب" أل " التعريف؛ نحو ماروي عنهم من قولهم في " الْأَحْمَر ": الَحْمَر[1]، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام، وبقيت همزة الوصل مع تحرك اللام؛ لأن حركتها عارضة لا يعتدُّ بها، وروي: لَحْمَر، من غير همزة على وجه الاعتداد بها[2].

وعلى قولٍ[3] " الله " أصله: إِلَه من " الوَلَه "، وُصِلَ ب"أَلْ" التعريف، فصار: الْإِلَه، ثم حذفوا الهمزة بعد إلقاء حركتها على اللام من "أَلْ"، فصار: اللَلَاه، ثم أسكنوا اللام الأولى فأدغمت بالأخرى، وفخَّموا اللام.

ونحو منه "النَّاس". قال الأزهري: (أخبرَني المنذريُّ عَن أبي الْهَيْثَم أنّه سأَلَه عَن النّاس مَا أصلُه؟ فَقَالَ: أصلُه الأُناس، لِأَن أصلَه أُناسٌ، فالألف فيه أصليّة، ثمَّ زيدتْ عَلَيْه اللاّمُ الّتي تُزاد مَعَ الْألف للتعريف... فَلَمَّا زادُوهُما على أُناس صَار الاسْم الأُنَاسُ، ثمَّ كثرتْ فِي الْكَلَام فَكَانَت الهمزةُ وَاسِطَة، فاستثْقلُوها فتركُوها، وصارَ باقِي الاسْم أَلُنَاس بتحريك اللاّم فِي الضمّة، فلمّا تحرّكت اللاّم والنّون أَدغَموا اللاّم فِي النّون فَقَالُوا: النّاس، فلمّا طَرَحوا الألفَ واللاّم ابتدؤا الاسمَ فَقَالُوا: قَالَ ناسٌ من النّاس)[4].

وقد اختص ورش من القراء بنقل هذا النوع من تخفيف الهمز المفرد، فقرأ: الَرْض، في (الْأَرْض)، و: الَاخِرَة، في (الآخرة) ، و: الَبْرَار في (الأَبْرَار)[5]،

و: ءآلَان، في (آلآن وقد كنتم)[6] و(آلآن وقد عصيت)[7].

أو تكون مسبوقة بغير اللام من "أَلْ" ، نحو: "مَنْ أَبُوك" و "كَمْ إِبِلِك"، نقلت

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٤٥/٣، الإغفال ٨٦/١، الخصائص ٩٠/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية للجاربردي ٢٥٨.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٩٨/٢.

(٤) تهذيب اللغة ٦١/١٣.

(٥) ينظر: النشر ٤١٥/١.

(٦) يونس: ٥١، وينظر: النشر ٣٤١/١ ، التذكرة لابن غلبون ١٢٥/١.

(٧) يونس: ٩١، وينظر: النشر ٣٤١/١ ، التذكرة لابن غلبون ١٢٥/١.

حركة الهمزة فيهما إلى الساكن قبلها فحذفت، فقيل: مَنَ بُوك، وكَمِ بِلِك[1].

ومما وقعت الهمزة فيه عينا قولهم في " مَسْأَلة ": مَسَلة، وفي " يَزْئِر ": يَـزِر،وفي " الْخَبْءُ": الْخَبُ[2]، وفي ("مَلِك" مخففا من " مَلْأَك "، وهو "مَفْعَل" من " الأَلُوك "، وهي الرسالة، حذفوا الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام، وبقي في الاستعمال على هذا، ولم تردَّ الهمزة إلا في الجمع "الملائكة"، جاء ردها في الشعر، كما في قول الشاعر:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ ولَكِن لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ من جَوِّ السَّمَاء يَصْوُبُ[3])[4]

ومما وقعت فيه الهمزة لاما، قولهم في (المرأة): الْمَرَة، وفي (الكَمْأَة): الكَمة، بإسقاط الهمزة فيهما بعد نقل حركتها إلى الساكن السابق. وقيل فيهما – أيضا –: الْمَرَاة، والكَمَاة[5]، بإبقاء الهمزة بعد نقل حركتها وقلبها ألفا، قال سيبويه: (ومثله قليل)[6]، وأجازه الكوفيون قياسا[7].

ومن طريف ما فُسَّر بنقل الحركة ما ذكره أبو الفتح بن جني في تعليله فتح الدال من " يَقْدِرَ " المسبوقة ب"لم" ؛ في قول الشاعر:

من أَيِّ يَوْمَيَّ من الموت أَفِرْ أَيَوْمَ لم يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِر[8]

---

(١) ينظر: الإنصاف ٧٤١/٢.

(٢) ينظر: المحتسب ١٤٣/٢، ١٠٥٧، الخصائص ٣٣٤/٢، المحرر الوجيز ٤٣٦./٤

(٣) لمتمم بن نويرة، ديوانه: ٨٧ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٤٥/٣، سرصناعة الإعراب ٨٢/١،٧٥، الممتع ٤٠٥/١.

(٦) الكتاب ٥٤٥/٣.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي ٤٠/٣، التسهيل ٣٢٩،٢٠٣، شرح الشافية للجاربردي ٢٥٣.

(٨) البيتان من الرجز، لعلي بن أبي طالب، ديوانه: ٧٩.

قال:

(.. القول فيه عندي أنه أراد: أيوم لم يقدر أم يوم قدر، ثم خفَّف همزةَ " أَمْ " فحذفها وألقى حركتها على راء "يُقْدَرَ" فصار تقديره " أَيَوم لم يُقْدَرَ امْ " فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار تقديره: يقدر أم، واختار الفتحة إتباعا لفتحة الراء، ونحو من هذا التخفيف قولهم في " المرأة والكمأة " إذا خففت الهمزة: الْمَرَاة والكَمَاة)[1].

ب- الفعل وتكون الهمزة فيه أولا وحشوا :

فمما جاءت فيه أولا: قَدَ حْسَنْت، في " قَدْ أَحْسَنْت إليك "، و: قَدَ كْرَمْتُك، في " قَدْ أَكْرَمْتُك "[2]،وفيما رواه ورش (قَدَفْلَحَ)[3]، و (أَن رْضِعيه)[4]، و (إِذْ أَرْسَلنا إليهم)[5]، بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها.

ومما جاءت فيه حشوًا وحذفت بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها: يَسَل، وأصله " يَسْأَل "، و: سَلْ، وأصله " اسْأَلْ "[6].

والتزم نقل حركة الهمزة وحذفها في مضارع " رَأى " المبني للفاعل: يَرَى، وأصله " يرْأَى "، وكذا في جميع نظائره[7]: تَرَى، ونَرَى، وأَرَى وفي مضارعه المبني للمفعول: يُرِي، وأصله " يُرْإِي "، وكذا في نظائره: أُرِي، وتُرِي، ونُرِي وفي الأمر منه: رِهْ، وأصله: ارْأَ، نقلت حركة الهمزة وألقيت على الراء وحذفت همزة الوصل لتحرك الراء، وزيدت هاء السكت.

---

(١) الخصائص ٣/٩٥.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢١٣.

(٣) المؤمنون: ١. وينظر : التذكرة لابن غلبون ١/١٢٤

(٤) القصص: ٧.

(٥) يس: ١٤.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢١٤.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٠-٢٠١.

وفي اسم الفاعل مُرِي، وأصله: مُرْئِي.

٦- النقل والوقف:

تنقل الحركة من الحرف الأخير إلى الساكن قبله بشرط صحة المنقول منه، وسكون المنقول إليه، وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية[١]، و هو إجراء يمليه الوقف والغرض منه معالجة التقاء الساكنين؛ سكون الوقف وسكون ماقبل الآخر.

قال سيبويه: (هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ)[٢].

ويؤثر النقل لقصد التغيير في الوقف مع تنوع خيارات متاحة نقلا تؤدي هذا الغرض؛ لأن فيه محافظة على حركة الآخر وتنبيها عليها.

ولم يرتض البصريون أن تكون الحركة المنقولة في غير المهموز فتحة، وقصروا النقل على الضم والكسر، ففي الوقف: هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ، وفي المحرك بالفتحة: رأيت بَكْرًا، وأجاز ذلك الكوفيون، فأجازوا: رأيت بَكَرًا، ونقل عن الأخفش والجرمي[٣].

أما إذا كان الآخر مهموزا ففي جميع الحركات؛ نحو: هذا خَبُؤْ، ورأيت الخَبَأْ، ومررت بِخَبِئْ.

ويستوي في النقل للوقف حركة الإعراب كما سبق وحركة البناء؛ نحو: مِنُهْ، وعَنُهْ، واضْرِبُهْ [٤]، بإسكان الهاء وضم ماقبلها، ونقل عن الكسائي أنه كان يستحسن النقل بالوقف في " مِنْهُ، وعَنْهُ "[٥]، ونقل عن أبي عمرو وقوفه على " الصبر " في قوله

---

(١) ينظر: الارتشاف ١/٨١٠-٨١١، المساعد ٤/٣١٥-٣١٧.

(٢) الكتاب ٤/١٧٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ١/٨١١، المساعد ٤/٣١٨.

(٤) شرح الشافية لليزدي ١/ ٥٥٨.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٣٣، الإقناع ١/٥١٢.

تعالى (وتواصوا بالصبر)[1] بكسر الباء وإسكان الراء.

ثانيا – النقل الحرفي:

وهو في الكلمة يتم بين حرفين يتبادلان موقعيهما، فيقدم أحدهما ويؤخر الآخر مع البقاء على المعنى، وأمثلته كثيرة؛ اضْمَحَلَّ وامْضَحَلَّ، واكْفَهَرَّ واكْرَهَفَّ، ولَطَمَ ولَمَطَ.

وقد اختلفت كلمتهم فيما يندرج في هذه الظاهرة من الألفاظ التي تأتي على صورتين متفقتين في الحروف والمعنى مع اختلاف في ترتيب الحروف، فالبصريون على أَنَّ مايقصُرُ عن تصرف صاحبه يُعَدُّ متحولا عنه، وأما إن اتفق اللفظان في التصرف فكلٌّ منهما أصلٌ[2]، وأما الكوفيون فيرون التحول وإن اتفق اللفظان في التصرف؛ لذا اختلفوا في جذب وجبذ، فهما أصلان عند البصريين لتساويهما في التصرف، وعند الكوفيين أحدهما أصل والآخر متحول عنه.

قال أبو جعفر النحاس: (" شاكي السلاح " بعنى: شايك، وهذا القلب الصحيح عند البصريين، وأما ما يسميه الكوفيون: القلب؛ نحو: جَبَذَ وجَذَبَ، فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان، وليس بمنزلة: شَاكٍ وشايك)[3].

وكان القدامى يعُدُّون نحو هذا التحول قلبا واصطلحوا عليه[4]، ولم يختلف معهم في ذلك إلا ابن درستويه، فقد أنكر أن يكون أحد اللفظين متحولا عن الآخر، مؤكدا أن كل لفظ أصل قائم برأسه. قال: (وأما البِطِّيخ ففاكهةٌ معروفةٌ، وهي بكسر الأول، وتشديد الثاني، على بناء " فِعِّيل "، وهي عربية محضة، وفيها لغة أخرى؛ وهي: الطِّبِّيخ، بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون، وقد بينا الحجة في ذلك في

---

(١) العصر: ٣، وينظر: الارتشاف ٨١١/٤.

(٢) ينظر: الخصائص ٧٠/٢.

(٣) شرح القصائد التسع ٣٣٩/١-٣٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٦٦/٣، الكامل للمبرد ٢٢/٢، الخصائص ٦٩/٢-٧١، الارتشاف ٣٣٤/١.

إبطال القلب)[1].

وقد ظل مصطلح القلب غير مقيد بالمكان سائدا عند معظم خالفي سيبويه، ويريدون به مايقع في الكلمة من تقديم وتأخير في بعض حروفها، ولم يكن هذا المصطلح مقصورا على هذا النوع من الإجراء اللغوي، بل كان يطلق على ما يجري في حروف العلة من تصيير حرف إلى آخر، وما يجري– أيضا – من تغييرات في حروف صحاح مما يدعى بالإبدال، ونتيجة لتعدد مفاهيم مصطلح القلب، كانت الحاجة لاستقلال إجراء نقل الحرف داخل الكلمةإلى مصطلح يمتاز به عن سائر الإجراءات التي تنضوي تحت مصطلح القلب، ولم يتم ذلك إلا بأخرة، إذ قُيِّد مصطلحُ القلب بالمكان، فظهر مصطلح القلب المكاني عند العيني بدر الدين محمود بن أحمد[2] (٨٥٥هـ) وبعض المتأخرين[3].

وهذا الإجراء اللغوي المتمثل بالتبدل الموقعي بين حرفين في كلمةٍ ما لا يعدو كونه نقلا، وقد لحظ ذلك أبوبكر بن الأنباري فاستخدم لفظة " نقل " في تفسيره لجمع "صاع" على: "آصُع" عند العامة، قال: (قال السجستاني: العامة تخطئ في جمع هذا فتقول: ثلاث آصع.

وهذا عندي وإن لم يكن سمع من العرب فليس بخطأ في القياس؛ لأن العرب تنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء، فيقولون في جمع " البئر ": أبْآر وآبَار)[4]

ونحوٌ منه نجده عند المهلبي إذ عَدَّ من التصريف النقلَ وجعله قسمين؛ نقلَ حرفٍ ونقلَ حركة، قال: (... فالحذف قولهم: شاكي السلاح، ولاثي العمامة؛ أصلهما: شَائِك ولائث؛ لأنهما من: شَاكَ يَشُوكُ، ولاثَ يَلُوثُ، فنُقِلَا من " فَاعِل " إلى " فَالِع "، بتقديم

(١) تصحيح الفصيح وشرحه ٣١٣، وينظر: ٩٥-٩٦.

(٢) ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح: ٢٠٤.

(٣) ينظر: مجموعة الشافية ٢٣/١، شرح مراح الأرواح لحسن باشا الأسود (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٩٠ صرف): ٦٤ أ، الصافية في شرح الشافية ليوسف بن عبدالملك الرومي (مخطوط في دار الكتب المصرية ٣٣ صرف): ٧ أ، التصريح ٣٢٥/٥.

(٤) المذكر والمؤنث ٤٣٩/١.

اللام وتأخير العين.

والحركة في " قُلْتُ " و" بِعْتُ "، وأصله " قَوُلْتُ، وبَيِعْتُ، فنقلت حركة الواو إلى القاف)[1].

وكذا عند ابن عصفور فقد تحدث عن أحد قسمي التصريف، وهو تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، وجعل منه ما يجري في الكلمة من تناقل بين حروفها، وسماه نقلا، قال: (... والنقل؛ كنقل عين " شَاكٍ " و " لاثٍ " إلى محل اللام)[2].

وعند بعض المتأخرين فُسِّرَ نحوُ هذا الإجراء بالنقل، قال يوسف بن عبدالملك الرومي : (القلب المكاني: نقل الحروف عاريةً عن عوارضها في الحركة والسكون مكانَ حروفٍ أخر معروضة لعوارضها في الموزون طلبا للخفة)[3].

ومما يحتمله النقل من صور[4]:

تقديم العين على الفاء؛ نحو: "أَيِسَ" في "يَئِسَ"، و"آبار" في "أبْآر"، و"آرام" في "أرْآم".

تقديم اللام على العين؛ في الثلاثي؛ نحو: "صَوَاقِع " في " صَوَاعِق "، و" لَاعٍ " في " لَائِع "، و" هَاعٍ " في " هَائِع "، وفي الرباعي؛ نحو: " طَأْمَنَ " في " طَمْأَنَ "؛ إذ تقدم اللام الأولى على العين وتؤخر العين.

تقديم اللام على الفاء؛ نحو: " أشياء " في " شيئاء "؛ على مذهب سيبويه.

تأخير الفاء عن اللام؛ نحو: " الحادي " في " الواحد "؛ أخرت الواو إلى ما بعد

---

(١) نظم الفرائد ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) الممتع ١/ ٣٢.

(٣) الصافية في شرح الشافية: ٧ أ، وينظر: رواح الأرواح في شرح مراح الأرواح (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ١٤ صرف).

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/٢١-٢٢، ظاهرة القلب المكاني في العربية: ٧٧.

اللام فصار:حادو، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسر، فصار:الحادي، ثم حذفت كنا حذفت في " قَاضٍ "، ونحو: " فَكَع " في " عَفَك ".

وقد يرد النقل الحرفي في الجملة؛ نحو ما نجده في لام الابتداء؛ وهي الداخلة على المبتدأ لغرض التوكيد؛ نحو: (ولدار الآخرة خير)[1]، ولها صدر الكلام، ويعرض نقلها عن موقعها في الصدارة فتؤخر مع " إِنَّ " مكسورة الهمزة إصلاحا للَّفظ؛ لتعذر الجمع بين توكيدين في موقع واحد[2]؛ نحو: (إِنَّ هذا لهو القصص الحق)[3]، والحديث عن مدخول هذه اللام مبسوطٌ في موضعه في تآليف النحويين.

ومن مظاهر النقل الحرفي ما يمكن أن يدعى بالنقل الوضعي أو الاستعمالي؛ إذ يفرغ الحرف من محتواه وتسلب منه خصائصه الحرفية، ويزاح عن بابه الذي وضع فيه ابتداء ليدرج في باب آخر، فتخلع عليه الخصائص الدلالية والوظيفية التي تستدعيها طبيعة الباب المنقول إليه، وقد جاء هذا النحو من النقل الحرفي على ضروب منها:

١- ما ينقل مع تحوير في معناه ووظيفته[4]، وجاء في بعض حروف الجر[5]؛ كالكاف في قول الشاعر[6]:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلَكُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ

فقد استعملت الكاف فيه اسما بمعنى " مثل " ووقعت فاعلا.

---

(١) يوسف ١٠٩.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٢٤١، علل النحو لابن الوراق: ٢٨٥، الخصائص ١/ ٣١٥.

(٣) آل عمران ٦٢.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١١/ ٢٦٢-٢٦٥، الجنى الداني ٨٢ – ٨٣.

(٦) الأعشى ، ديوانه : ١١٣

وتقع مجرورة كما في قول ذي الرمة[1]:

أَبِيتُ على مَيٍّ كَئِيبًا وبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

ومجرورة بالإضافة كما في قول الشاعر:

تَيَّمَ القَلْبَ حُبٌّ كَالبَدْرِ لا بَلْ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبَّا[2]

وتقع مبتدأ كما في قول امرئ القيس[3]:

مُتَقَلِّدًا عَضْبًا مَضَارِبُهُ في مَتْنِهِ كَمَدَبَّةِ النَّمْلِ

وتقع اسما لكان، كما في قول جميل بثينة[4]:

لَوْ كَانَ في قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلًا لِغَيْرِكَ ما أَتَتْكَ رَسَائِلِي

وتقع مفعولا به، كما في قول النابغة[5]:

لا يَبْرَمُونَ إِذَا ما الأُفْقُ جَلَّلَهُ بَرُد الشَّتَاءِ من الأَمْحَالِ كَالأَدَمِ

وكذا " عن و على " إذا دخلت عليهما[6] " من"؛كما في قول قطري بن الفجاءة[7]:

---

(١) ديوانه : ١٢١٠

(٢) لم يعز، ينظر: الجنى الداني: ٨٢.

(٣) ديوانه: ٢٣٧.

(٤) ديوانه: ١٧٨.

(٥) ديوانه: ١٠١.

(٦) ينظر: رصف المباني ٤٢٩، ٤٣٣، المقاصد الشافية ٦٦٨/٣.

(٧) ديوانه ١٧١.

ولَقَـــدْ أَرَانِـــي لِلرِّمَـــاحِ دَرِيْئَـــةً مِـــنْ عَـــنْ يَمِيْنِـــيْ تَـــارَةً وَأَمَـــامِيْ

نقل " عن " من الحرفية إلى الاسمية وأراد بها معنى جانب أو جهة.

وقول مزاحم العقيلي[1]:

غَدَتْ من عَلَيْهِ بَعْـدَمَا تَـمَّ ضِـمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَـن قَـيْضٍ بِزَيْـزَاءَ مَجْهَـلِ

نقل "على" إلى الاسمية وجعلها بمعنى "فوق".

ومن هذا الضرب التسمية بالحرف إذا فُرِّغ من محتواه واستعمل علما، كأن تسمي بـ"رُبَّ" ، أو "رُبَّما"، أو "أَلْ"؛ كأن نقول: "أَلْ": كلمة ثنائية، وتخضع هذه الحروف بعد نقلها إلى العلمية إلى ما يخضع له سائر الأعلام من أحكام.

وطالما يَمَّمَ النحويون إلى نقل الحرف واستعماله اسما في تدريباتهم يشرحون مايستدعيه وضع الحرف من أحكام وتبدلات تتفق مع المقتضيات العامة للتحولات المألوفة التي تطرأ على الاسم؛ كالتثنية، والجمع، والنسب، والتصغير، وغيرها[2].

وفي كيفية النطق بالحرف بعد جعله علما يراعى فيه ما للاسم من كونه لا يبنى على أقل من ثلاثة أحرف، وما جاء منه على حرفين ففي تقدير ثلاثة؛ والمسمى به قد يكون على حرف، أو على حرفين، أو على أكثر من ذلك، فإن كان على حرف (كُمِّلَ بتضعيف مجانس حركته إن كان متحركا ولم يكن بعض كلمة، فتقول في التسمية بالتاء من ضربتُ أو ضربتَ أو ضربتِ: جاءني تُوٌّ وتَاءٌ وتِيٌّ...وإن يكن الحرف المسمَّى به بعض كلمة وهو ساكن فبالحرف الذي قبله على رأي، فتقول في التسمية بالتاء من فتًى: هذا فَتٌّ، ورأيت فَتًّا، ومررت بفَتٍّ، وبهمزة الوصل على رأي...

فتقول: هذا اتٌّ... وإن كان متحركا فبالفاء إن كان عينا، فلو سميت بالميم من "

---

(١) ينظر: النوادر ٤٥٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٢٣/١، الأصول لابن السراج ٣٢٧/٣، المنصف ٧/١.

جَمل " قلت: جَمٌّ، وبالعين إن كان فاء... وبأحدهما إن كان لاما)[1]

وإن كان المسمَّى به على حرفين وثانيه حرف صحيح فلهم فيه أوجه [2]:

حكايته على لفظه قبل النقل، نحو: هَلْ: حرف استفهام، وقَدْ: حرف تحقيق،

وفي الحديث: (إيَّاكم و" لَوْ "، فإنَّه يفتح عمل الشيطان)[3].

أو إعرابه وتنوينه من غير تشديد؛ نحو: هَلٌ: حرفُ استفهام، ولَمٌ : حرفُ نفي؛ كما يقولون فيما كان على حرفين من الأسماء: يَدٌ، وأَخٌ وعلى هذا قول المتنبي[4]:

مَن اقْتَضَى بِسِوى الهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمِ

أو إعرابه وتنوينه وتشديده؛ نحو: هَلٌّ، ومَنٌّ، وكَمٌّ، وعليه قول الشاعر[5]:

لَيْتَ شِعرِي وأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إنَّ لَيتًا وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ

وقد يوصل هذا بالألف واللام؛ كما في هذا النص حكاه الخليل، قال: (قلت لأبي الدقيش: هل لك في زبد وتمر، فقال: أَشَدُّ الهَلِّ وأوحاه)[6].

واختار ابن الشجري استعمال الحرف اسما بلفظه من غير أن يفرق بين أن يكون علما لذلك الحرف أو لغيره، قال:

(واستعمال الحرف اسما بلفظه أقيس؛ لأنك تنزله منزلة الاسم المبني، كقولك: هَلْ حرف استفهام، ومِنْ حرفُ تبعيض، ولَمْ حرف نفي، فإن قلت: هَلٌ حرف استفهام، ولَمَ

---

(١) المساعد ٣/٤٩.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٣٢٣، الأصول لابن السراج ٣/٣٢٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٨٥، شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٥-٣٣٦، الارتشاف ٢/٤٠٩.

(٣) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا : ٤٤٢.

(٤) ديوانه بشرح العكبري ٤/١٦٠.

(٥) أبو زيد الطائي، ديوانه: ٢٤.

(٦) الأمالي لابن الشجري ٢/٥٣٨.

ٌحرف نفي، فنزلته منزلة دَمٍ وغَدٍ، فجيد)[1].

وعند الرضي يجب إعراب الحرف المسمى به إن كان علما لغيره، وإن كان اسما له فالأكثر حكايته [2].

وإن كان الحرف المنقول المسمى به ثنائيا ثانيه حرف لين يضعف ثانيه إذا أعرب، فيقال: فِي " في ": فِيٌّ، وفي " ما ": مَاءٌ[3].

ومما نقل من الحرفية إلى الاسمية مع تحوير في المعنى والوظيفة " إلا " الاستثنائية، فقد جاءت بمعنى " غير " فوصف بها وبتاليها جمع منكر في قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)[4]، ولا يصح أن تكون " إلا " في هذه الآية للاستثناء من جهة المعنى؛ لأنه يؤول إلى معنى: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهذا فاسد[5]. والتبدل الوظيفي نتيجة النقل ظاهر كتبدل المعنى.

ومن هذا الضرب " قَدْ "، وهي في أصلها حرف جيء به لمعانٍ[6]؛ أشهرها التحقيق، وتدخل على الماضي؛ نحو (قد أفلح من زكاها)[7]، وتأتي للتوقع والانتظار؛ نحو: قد يخرج زيد، وللتقريب وتدخل على الماضي القريب زمانه من الحال؛ نحو: قد قام زيد.

وتنقل إلى الاسمية في صورتين:

إحداهما: تكون فيها " قَدْ " بمعنى " حَسْبُ " مرادفة لها، وهي مبنية لشبهها بـ "

---

(١) الأمالي لابن الشجري ٢/٥٣٨.

(٢) شرح الكافية ٢/٥٣٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٤٢٧، الارتشاف ٢/٩٠٤.

(٤) الأنبياء: ٢٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٩٩.

(٦) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٢٩-٤٣٣.

(٧) الشمس: ٩.

قَدْ " الحرفية لفظا؛ نحو: قَدِي درْهَمٌ، من غير نون الوقاية حملا على " حَسْبُ " وقد تجتلب النون للمحافظة على السكون؛ لإنه الأصل في البناء، وعلى هذا البصريون.

وتكون معربة رفعا على الابتداء، وما بعدها خبر، وعليه الكوفيون، ولا توصل بنون الوقاية إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، فيقال قَدِي درهَمٌ[1].

والأخرى: تكون فيها اسم فعل بمعنى " يكفي "، وهي في هذه الصورة مبنية، وتلزمها نون الوقاية إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم؛ نحو: قَدْنِي،؛ كما تقول: يكفيني[2].

ومما انْتُزِع من بابه واستعمل اسم فعل بعد أن خُلِّص من خصائصه الحرفية " ها "، فهي في أصل وضعها حرف تنبيه يطرد مع اسم الإشارة؛ كـ " هذا "، و" هؤلاء "، ومع " أَيْ " في النداء؛ نحو " يا أَيُّهَا "، ومع ضمير الرفع المنفصل؛ نحو " ها أنا ذا "، و (ها أنتم أولاء)[3]، ومع لفظ الجلالة في القسم؛ نحو " ها الله "[4]، ثم نقلت فاستعملت اسم فعل أمر بمعنى " خذ "؛ وفيها لغات[5]:

- "ها" مجردة للواحد المذكر، وللمؤنث، وللاثنين، وللجميع.
- "هاك" بحروف الخطاب؛ هاك، وهاكما، وهاكم.
- "هاء" للمذكر، وهاء للمؤنث، وهاؤما، وهاؤم، وهاؤن.

وتستعمل – أيضا – ضميرا للغائبة[6]؛ نحو (فألهمها فجورها وتقواها)[7].

---

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٢٨-٤٢٩، موصل الطلاب ١٣٣.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) آل عمران ١١٩.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني ٩١، رصف المباني ٤٦٨-٤٦٩، الجنى الداني ٣٤٦-٣٤٧.

(٥) ينظر: معاني الحروف للرماني ٩٢، مغني اللبيب ٤٥٦، البيان في روائع القرآن ٥٤.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٤٦، مغني اللبيب ٤٥٦.

(٧) الشمس: ٨.

ونحو منه "وَيْ"، فهو حرف تنبيه يستعمل للزجر أو للحض، وللتنبيه على محـــذور أو مكروه ليتجنب، قاله المالقي[1]، فنقل إلى الاسمية فاستعمل اسم فعل بمعنى: أعجب[2]، نحو قول الشاعر:

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَـــشَبٌ يُحْـــــ بَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِـــشْ عَـــيْشَ ضُـــرِّ[3]

وتوصل بكاف الخطاب، كما في قول عنترة[4]:

وَلَقَدْ شَـــفَى نَفْـــسِيَ وَأَبْـــرَأَ سُـــقْمَهَا قِيْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَـــرَ أَقْـــدِمِ

ونقلت " لا " إلى باب الاسمية واستدعى النقل تبدلا في معناها لتكون بمعنى " غير "؛ كما في قولهم: " غضبت من لا شيء "، و " خرجت بلا زاد "، على مذهب بعـــض الكوفيين، فقد جعلوها اسما بمعنى " غير "؛ لدخول الخافض عليها، وعند غيرهـــم " لا " زائدة لفظا ومعناها النفي، وما بعدها مجرور بما قبلها[5].

وجعلوا منه قوله تعالى (إنها بقرة لا فارض ولا بكر)[6]؛ أي: غير فارض...، وقوله تعالى (زيتونة لا شرقية ولا غربية)[7]؛ أي: غير شرقية وغير غربية.

٢- ما ينقلُ ويُقَرُّ على لفظه[8]؛ أي: على المعنى الذي يقتضيه لفظُه من غير تحوير فيـــه، وقد جعل منه " لا " في قول الشاعر:

---

(١) رصف المباني ٥٠٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٥٢-٣٥٣، مغني اللبيب ٤٨٢، البيان في روائع القرآن ٥٤.

(٣) لزيد بن عمرو بن نفيل، ينظر: الخزانة ٦/٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠.

(٤) ديوانه: ٢١٩.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٩، الأزهية ١٦٠، الجنى الداني ٣٠١.

(٦) البقرة: ٦٨.

(٧) النور: ٣٥.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٧.

أَبَى جُودُهُ لا البُخْلِ واسْــتَعْجَلَتْ بِــهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يَمْنَــعُ الجُــودَ قَاتِلَــهْ[1]

في رواية جر " البخل " بإضافة " لا " إليه؛ (لأن " لا " تكــون للبخــل ولغــير البخل، فأراد أن يمتنع من " لا " التي للبخل خاصة، فمثال التي للبخل أن يقول له: هل تجود علي بدرهم ؟ فيقول: لا، ومثال التي لغير البخل: أن يقول له: هل تمنعني عطاءك ؟ فيقول: لا)[2].

ثالثا – النقل الصيغي:

نقل اللفظ دلاليا أو وظيفيا من حالة التبست به في الأصــل إلى حالــة أخــرى مغايرة.

وقد جاءت صوره ومظاهره في ألوان من الصيغ الاسمية ، والفعليــة، تتجاذبهــا مصطلحات أخرى مع النقل.

يقول الأستاذ الدكتور تمام حسان: (لقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة، فعرفوه باسم " النقل " في بعض المواضع، وباسم " التحويل " في مواضع أخرى، وباسم " النيابة " في مواضع تختلف عما تقدم، وربما أدخلوا بعض ظواهره تحــت أسمــاء غــير ذلك)[3].

وقد جاء هذا الإجراء اللغوي على ضربين:

أحدهما: النقل الداخلي؛ إذا يظل اللفظ في قسمه الذي وضع فيه ابتداء، وتتعدد مكتسباته الدلالية والوظيفية من جراء النقل داخل بابه الذي وضع فيه.

والآخر: النقل الخارجي؛ أي ينقل اللفظ من قسمه الذي وضع فيــه ابتــداء إلى قسم آخر من أقسام الكلمة، فتتعدد مكتسباته من جراء هذا النقل، كأن تنقل الاسم إلى

---

(١) لم يعز، ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٧، الجنى الداني ٣٠٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٧.

(٣) البيان في روائع القرآن: ٣٩.

الفعل، الفعل إلى الاسم.

والضربان يعدَّان من مظاهر (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) عند الدكتور تمام حسان[1]، إلا أنه جعل الأول تعددا بحسب الأصل، والآخر تعددا بحسب النقل.

أما الضرب الأول، وهو التنوع الدلالي أو الوظيفي داخل الباب، فقد عالجه بعض النحويين في تآليف خاصة بالحروف والأدوات؛ كرصف المباني، والجنى الداني، ومغني اللبيب، وفي تآليف عامة بقضايا النحو من خلال أبواب نحوية متنوعة؛ نحو قولهم في " أن ": إنها تأتي مصدرية، وزائدة، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة، وفي " ما ": إنها تأتي موصولية، ونافية، واستفهامية، ومصدرية، ونحو ذلك.

وقد اتجه الدكتور تمام حسان إلى جعل هذا النوع من التعدد من قبيل التعدد الوظيفي بحسب الأصل، وجعله قسيما للتعدد بحسب النقل، واستوقفه أن قدرا ليس يسيرا مما يندرج تحت هذه الظاهرة يعد نقلا؛ كنقل الاسم إلى الوصفية، والعكس، ونقل الاسم إلى الظرفية، ونقل المصدر إلى الوصفية، ونحو ذلك. وكلها يصدق عليها أنها من قبيل المتعدد بحسب الأصل؛ لأنها من قسم واحد؛ لأن الكلم عند النحويين ينحصر في ثلاثة أقسام؛ الاسم، والفعل، والحرف، وعزا هذا التداخل بين القسمين في تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد إلى ضيق المجال في التقسيم، قال:

(وربما حال بين النحاة وبين جمع أطراف هذه الظاهرة تحت عنوان واحد أن تقسيمهم للكلم لم يكن يسمح بغير ما فعلوا؛ إذ كان تقسيما ثلاثيا جمع تحت عباءة كل قسم منه طوائف من الكلمات تختلف معنى ومبنى، فجعل الصفات والضمائر والظروف وبعض الخوالف من قبيل الأسماء، وجعل تراكيب المدح والذم والتعجب والنواسخ الخالية من معنى الحدث من قبيل الأفعال، وترك ما عدا ذلك ليكون من الحروف)[2].

ولِيسلمَ له ذلك لجأ إلى تقسيمه السباعي للكلمة الذي استحدثه في كتابه " اللغة

---

(١) السابق: ٥٥.

(٢) البيان في روائع القرآن: ٤٠.

العربية معناها ومبناها "، قال:

(... فإذا علمنا أن فكرة النقل تعني بالضرورة انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى قسم آخر، أدركنا أن هذا الانسلاخ لا يمكن ضبطه مع ضيق المجال الذي يتمثل في هذا التقسيم، فكان لابد أن تفرض هذه الظاهرة نفسها على انتباه النحاة، ولكن كان لابد _ أيضا _ أن يضعوا تطبيقاتها تحت عناوين مختلفة، وأن يفلت بعض هذه التطبيقات من مقدرتهم العظيمة على الملاحظة وتشقيق المعاني، أما في ظل تقسيم سباعي كالذي اشتمل عليه كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها " أو ثماني يفرد المصدر بقسم خاص ويفرق بينه وبين بقية الأسماء بصلاحيته للتعدي إلى مفعول... فإنه يسهل أن تتضح الظاهرة في سلوك الكلمات في الجمل)[1].

ولا أرى إشكالا في أن يكون النقل داخل الحقل الذي تنتمي إليه الصيغة طالما وجدت القرينة التي تُعَيِّنُ المعنى أو الوظيفة التي وضعت له الصيغة ابتداء، وانتفى الاشتراك؛ كأن تتطفل الصيغة على معنى أو وظيفة خاصة بصيغة أخرى، أو تحمل الصيغة في بنيتها ما يدل على معنى خاص، أو تقرن الصيغة بلواصق انتقلت بها إلى معنى آخر لم توضع له في أول وضعها؛ لذا تبقى الأقسام المعهودة التي تندرج تحت مصطلح الاسم على ما هي عليه، من غير تكلف عزل كل منها بقسم خاص ما دامت تشترك في السمات العامة للاسم، وإن كانت لا تخلو من فروق وخصائص فردية بينها.

وسأتناول شيئا من مظاهر النقل الصيغي وفق التصنيف الاسمي والفعلي:

أ- الصيغ الاسمية:

يضع النحويون مصطلح الاسم ضمن تقسيم الكلمة في مقابلة الفعل والحرف، ويندرج فيه ما سواهما مما قبل العلامات العامة للاسم؛ كالاسم الجامد، والمشتق، والمصدر، والضمير، والظرف، واسم الفعل، واسم الصوت، وبعض الأدوات، وغير ذلك. وإليك شيئا من مظاهر النقل فيها:

---

(١) البيان في روائع القرآن: ٤٠ – ٤١.

١- النقل إلى العلمية:

العلم منه مرتجل ومنه منقول عند كثير من النحويين، وأنكر بعضهم المرتجل وعَدَّ الأعلام كلها منقولة، وعُزِي إلى سيبويه[١]، وصحَّحَه ابن عصفور قائلا: (هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام؛ أعني أنها كلها منقولة، سواء علم لها أصل نقلت منه أو لم يعلم؛ لأن الأسماء كلها يحفظ لها في النكرات أصول نقلت منها، ومالا يحفظ له أصل منها يحمل على الأكثر، فيقضى بأن له أصلا وإن لم يحفظ)[٢]، ونُقِل عَكْسُهُ عن الزجاج[٣].

(والمنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات)[٤].

والنقل إلى العلمية يكون من حرف كما مضى، ومن اسم باختلاف أنواعه، ومن فعل، ومن جملة.

وتُعَدُّ الأسماء من أسخى روافد النقل إلى العلمية، والمنقول يكون اسما جامدا من أسماء الذوات؛ كحَجَر، وغَزال، وزيتون، تطلق على أناسيَّ فتصبح معينة بعد أن كانت شائعة في جنسها، ويجري عليها ما يجري على سائر الأعلام من أحكام وخصائص لغوية.

ويكون مصدرا؛ نحو: فَضْل، وزيد، وإياس، وجَمَال. ومما يقضي به النقل إلى العلمية قطع همزة ما بدئ بهمزة الوصل؛ فعلا أو اسما أو غيرهما؛ كابتسام، واعتدال، وانتصار[٥].

ويكون وصفا منقولا عن اسم الفاعل؛ نحو: مالك، وفاطمة، وعائشة، وعن اسم

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٣٠٧- ٣٠٨ ، منهج السالك ٢٢، تعليق الفرائد ١٤٢/٢.

(٢) الممتع ٤٨٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٣٠٧- ٣٠٨ ، منهج السالك ٢٢، تعليق الفرائد ١٤٢/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣٠٨/٢.

(٥) ينظر: الخضري على ابن عقيل ٧٥/٢.

المفعول؛ نحو: محمود، ومنصور، ومحمد، وعن الصفة المشبهة؛ نحو: شيخ، وحسن، وطاهر، وعن اسم التفضيل؛ نحو: أحمد، وأشرف، وأكرم، وعن صيغة مبالغة؛ نحو:

عبَّاس، وبسَّام، وعلَّام. وإذا نقل الوصف إلى العلمية تنوسي ما كان له قبل العلمية من دلالة على معنى وذات ليصبح جامدا لا ينظر إلى أصله الاشتقاقي.

والمنقول إلى العلمية من اسم الذات أو الوصف أو المصدر معرفة بالعلمية، وقد تلحقه " أَلْ " ولا تفيده تعريفا؛ لذا تعدُّ زائدة للمح الأصل. ويقع ذلك كثيرا في المنقول عن الوصف؛ كحسن، وحارث، وعباس، وضحاك، وقد يقع في المنقول عن المصدر؛ كفضل، أو عن اسم الذات؛ كنعمان.

والمدار في هذا على السماع. قال ابن هشام: (والباب كله سماعي، فلا يجوز في نحو: محمد، وصالح، ومعروف، ولم يقع في نحو: يزيد، ويشكر؛ لأن أصله الفعل، وهو لا يقبل " أل ")[1].

وقد يحظى الوصف بنقله إلى العلمية بمكتسب لغوي لم يكن له قبل النقل؛ كما في " فاعل "؛ كجالس، وضارب، لم يجمعوه وصفا للرجال على " فواعل "؛ (لئلا يلتبس بفواعل إذا أريد به النساء؛ كقولك: نسوة جوالس، وضواحك)[2]، فإذا نقل إلى العلمية جاز فيه ذلك، فيقال في " خالد " علما: خوالد، وفي " حاتم ": حواتم[3].

ونحو منه التسمية ب" أَفْعَل "؛ كـ " أَحْمَر "، فإنه يجمع جمع تصحيح فيقال: أَحْمَرُون، ولو بقي على وصفيته لامتنع فيه ذلك[4].

وقد يُحوج نقل الوصف إلى العلمية إلى تحويرٍ في ضبط جمع المنقول للفرق بين الاسم والوصف؛ نحو: عَبْلَة، يجمع على: عَبْلَات، بإسكان الباء إن لزم الوصفية، وإذا

---

(١) أوضح المسالك ٣٧.

(٢) مالم ينشر من الأمالي الشجرية ٩٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٩٩/٣، مالم ينشر من الأمالي الشجرية ٩٢.

(٤) ينظر: السابق.

نُقِل وجُعِل علما جُمِع بفتح الباء، فقيل: عَبَلَات[1].

٢- النقل إلى الاسمية المحضة:

يجرد من الوصفية وينقل إلى الاسمية الصرفة كل " فعيل " بمعنى " مفعول " إذا غلب عليه الاستعمال ولم يتبع موصوفا، وتلحقه التاء علامة للنقل وفرقا بين المذكر والمؤنث؛ كما في " الحقيقة "، فالتاء فيها (لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصرفة، كما قيل في " أكيلة " و " نطيحة ": إن التاء فيهما لنقلهما من الوصفية إلى الاسمية، فلذلك لا يوصف بهما، فلا يقال: شاة أكيلة أو نطيحة)[2].

وفي أنثى " الذبيح " قالوا: ذبيحة، (جاءت بالهاء لغلبة الاسم عليها، أي: لانتقالها من الوصفية إلى الاسمية؛ لأنها اسم ما يذبح)[3]، قال الرضي: (وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح، كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعَدُّ له من النعم، وكذا الأكيلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذا أكل، بل الأكيلة مختص بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم، والرَّمِيَّة بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو كل شاة منطوحة نطيحة ، فهذه العلة في خروجها من مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها عليه)[4].

ويتراءى لي أن من النقل إلى الاسمية المحضة ما يجري في أجناس من الاسم المجرد من نقل دلالي، كما في نقل المذكر إلى المؤنث، ونقل النكرة إلى المعرفة، والنقل من الإفراد إلى التثنية أوالجمع مع سلامة المنقول، ولا يتم ذلك إلا بلواصق مألوفة في أبوابها،

---

(١) ينظر: المخصص ١٦/ ١٨٥.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٢٥٣/١.

(٣) أنيس الفقهاء ١٠٣/١.

(٤) شرح الشافية ١٤٣/٢.

كتاء التأنيث، وتسمى تاء النقل، كشيخ وشيخة، وغلام وغلامة، وحمار وحمارة، و" أل " في نقل النكرة إلى المعرفة، كرجل والرجل، وعكسه نقل المعرفة إلى النكرة عن طريق تثنية الاسم بلاحقتيه؛ الألف والنون، والياء والنون، كزيد وزيدان وزيدين، وبهاتين اللاحقتين – أيضا – ينتقل الاسم من الإفراد إلى التثنية، وبالواو والنون أو الياء والنون ينتقل إلى الجمعية؛ كزيد وزيدون وزيدين.

ويأتي العكس فينقل من الجمعية إلى الإفراد؛كما في اسم الجنس، فينقل بالتاء، كشجر وشجرة، وبقر وبقرة، أو بالياء، كروم وروومي، وعرب وعربي، ودلالة اسم الجنس في نحو هذا على الجمعية عائدة إلى الاستعمال؛ فاللفظ موضوع في أصل وضعه للدلالة على الماهية يصدق على الكثير والقليل، وعند إرادة التنصيص على الوحدة يتم النقل بإحدى اللاحقتين.

وينقل الظرف إلى الاسم المجرد فيجري عليه ما يجري على سائر الأسماء الخالصة فيتقلب في مواقع إعرابية مختلفة، ويشغل وظائف متنوعة، كالابتدائية، والخبرية، والفاعلية، والمفعولية، وغيرها، كيوم، وشهر، وعام، وليل، وفي الكتاب[1]: (واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول: دارك ذات اليمين، وقال الشاعر[2]:

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَولَى المخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا)

وينقل اسم الجنس من أصل وضعه إلى معنى لم يكن له قبل النقل فيدل على الحدث ويسمى اسم مصدر، كالكلام والثواب، فالكلام في الأصل يراد به الكلمات الملفوظة، فنقل للدلالة على حدث التكليم، والثواب في أصله اسم لما يكافأ به، ثم نقل إلى حدث الإثابة[3].

---

(١) ١/٤٠٧ .

(٢) لبيد بن ربيعة، ديوانه: ١٠٢.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب ٤٢٠-٤٢١.

ومجمل ما جرى من نقولات إلى الاسمية المحضة دارت في فلك صنوف الاسم وأجناسه، ولم أقف على مانقل من خارج إلا ماذكره أبو الفتح عن " دُئِل " اسم دويبة، و" اليَنْجَلِب " وهو الرجوع بعد الفرار، والعطف بعد البغض، قال عن " دِئل ": (وقد يجوز أن يكون منقولا – أيضا – كبَذَّر، وعَثَّر.

فإن قيل: فإن دُئِلًا نكرة غير علم، وهذا النقل إنما هو أمر يخص العلم، نحو: يَشْكُر، ويزيد، وتَغْلِب.

قيل: قد يقع النقل في النكرة أيضا، وذلك اليَنَجِلب، فهذا منقول من مضارع " انجلب " الذي هو مطاوع " جلبته ")[1].

٣– النقل إلى الوصفية:

لبعض مكونات الجملة؛ كالخبر، والحال، والنعت وماجرى مجراها خصوصية وظيفية ودلالية اقتضت اشتراط الوصفية فيما يشغل مواقعها، وإن دعت الحاجة إلى إشغالها بجامد يستدعى النقل لإضفاء معنى الوصفية فيه، فتخلع عليه خصائصها؛ كما في الوصف باسم الإشارة، نحو: مررت بزيد هذا؛ أي: الحاضر، أو بـ "ذي": التي بمعنى صاحب،نحو:مررت برجل ذي مال،؛ أي: صاحب مال، أو بالمنسوب، نحو: مررت برجل دمشقي؛ أي: منسوب إلى دمشق[2].

أو باسم الجنس كما في البيت[3]:

فَلَولَا اللهُ والمُهْرُ المُفَدَّى لَأُبْتَ وأَنْتَ غِرْبَالُ الإهَابِ

وضع "غربال " موضع " مخرق "[4].

---

(١) الخصائص ١٧٩/٣–١٨٠.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٨٩.

(٣) يعزى في الوحشيات (٨/١) إلى عُفَيرَة بنت طَرَافة الكلبية.

(٤) ينظر: المخصص ٢٢٣/١، المخصص ٤٢٤/٤.

وفي قوله تعالى: (يقولون هو أذن قل أذن خير)[1].

(أجرى على الجملة اسم الجارحة؛ لإرادته كثرة استعماله لها في الإصغاء... ويقوي ذلك أن أبا زيد قال: قالوا: رجل أذن ويقن، إذا كان يصدق ما يسمع، فكما أن " يقن " صفة كبطل، كذلك " أذن " كشلل)[2].

وقد نبه د/ تمام حسان على هذه الظاهرة وشرحها مستدلا لها بشواهد من القرآن الكريم. قال: (من الممكن إما عن طريق النقل، وإما عن طريق التشبيه البليغ أن الاسم ينقل إلى الوصفية فيتحمل الضمير كما يتحمله الوصف، وذلك حين نقول: زيد رجل، وزيد رأس القبيلة أو عماد قومه، وقد قبل النحاة ذلك بطريق التأويل بالوصف، فقالوا: أي متصف بالرجولة، وقالوا أيضا: أي شبيه بالرأس أو بالعماد، ولو قرر النحاة في مثل ذلك أنه نقل للاسم إلى الوصفية ما احتاجوا إلى تأويل... ومن قبيل نقل الاسم إلى الوصفية في القرآن الكريم قوله تعالى: " قالوا أإنك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي"[3]، ومثله – أيضا – قول أخوة يوسف: " ونحن عصبة "[4]، وقول لوط لقومه: "هؤلاء بناتي "[5])[6].

والشأن نفسه مع المصدر حين يشغل موقع الخبر أو الحال أو النعت، والأصل كما أسلفنا أن هذه المواقع تختص بالوصف لا بالجامد، ووقوع المصدر فيها خلاف الأصل؛ لأنه يدل على مجرد الحدث أو المعنى فقط، ولا يدل على صاحبه، والخبر لا ينفك عن دلالته على المبتدأ، وكذلك الحال إنما تدل على معنى في صاحبها، والنعت يدل على

---

(١) التوبة: ٦١.

(٢) المخصص ٨٨/١.

(٣) يوسف: ٩٠.

(٤) يوسف: ٨، ١٤.

(٥) هود: ٧٨.

(٦) البيان في روائع القرآن ٤٢.

معنى في منعوته. قال في الأشباه والنظائر[1]:

(ومن إعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبرا عنه؛ قوله تعالى: "وجاءوا على قميصه بدم كذب"[2]؛ أي: مكذوب به، وقوله: "إن أصبح ماؤكم غورا"[3]؛ أي: غائرا، وقوله: " ثم ادعهن يأتينك سعيا "[4]؛ أي: ساعيات)

وهو محمول عند البصريين على تقدير مضاف محذوف، فرجل عدل؛ أي: ذوعدل، والكوفيون حملوه على التأويل بالمشتق؛ أي: عادل[5].

وإذا كان النقل يُكْسِبُ الصيغةَ دلالةً لم تكن لها قبل، فهو أولى في تفسير وقوع المصدر موقع الحال والخبر والنعت؛ إذ يكتسب دلالة الوصفية التي تنضاف إلى المعنى المجرد.

ويكثر دوران النقل الدلالي في باحة الصيغ الوصفية؛ إذ تتطفل بعض الصيغ على مواقع صيغ أخرى وتحل محلها لتؤدي معانيها، وقد تتعاقب الصيغ على أداء المعنى الواحد والمعنى في أصله لصيغة منها والباقي متطفلة عليها. وهو إجراء نقلي تنقل الصيغة من أداء معنى معين ألفته والتصقت به إلى معنى آخر خاص بغيرها.

وقد عولجت هذه الظاهرة تحت مصطلحات التحويل، والعدول، والنيابة. ومن شواهدها ماجرى لصيغة " فاعل "، فالمشهور في استعمالها أنها دالة على الحدث وفاعله حتى غدا ذلك أصلا فيها، وقد تنقل إلى استعمال غير الذي ألف فيها فتقع موقع صيغة أخرى فتؤدي معناها؛ كما في " دافق " في قوله تعالى (خلق من ماء دافق)[6]؛ أي: مدفوق، قال الفراء: (أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم؛ أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان

---

(١) ١/ ١٨٣- ١٨٤.

(٢) يوسف: ١٨.

(٣) الملك: ٣٠.

(٤) البقرة: ٢٦٠.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ١٨٧.

(٦) الطارق: ٦.

في مذهب نعت، تقول العرب: هذا سر كاتم، وهم ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية)[1].

قال السيوطي: (لم يأت عنهم فاعل بمعنى مفعول بمعنى مفعول إلا قولهم: تراب ساف، وإنما هو سفي لأن الريح سفته، وعيشة راضية بمعنى مرضية، وماء دافق بمعنى مدفوق، وسر كاتم بمعنى مكتوم، وليل نائم بمعنى قد ناموا فيه)[2].

ولم يرتض أبوجعفر النحاس حمل هذا ونحوه على المفعول، قال: (فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان، ولا يصح ولا ينقاس، ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب)[3].

وربما كان لصيغة فاعل في نحو هذا الاستعمال وجه آخر غير المفعولية، وهو النقل إلى النسب؛ أي صار ذا كذا. قال أبو الفتح بن جني: (فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على المعنى كعادتهم في أمثال ذلك؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل: " من ماء دافق " أنه بمعنى مدفوق، فهذا –لعمري– معناه، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دفق، كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم: ناقة ضارب إذا ضربت، وتفسيره أنها ذات ضرب، أي ضربت)[4].

وعزي إلى الخليل وسيبويه[5]

ومنه في الشعر قول الحطيئة[6]:

دَعِ المكَارمَ لا ترحَلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّك أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

---

(١) معاني القرآن ٢٥٥/٣.

(٢) المزهر ٩٣/٢.

(٣) إعراب القرآن ١٩٨/٥.

(٤) الخصائص ١/ ١٥٢– ١٥٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤٥١/١٠.

(٦) ديوانه: ٥٤.

وقول الآخر[1]:

ذَكَرتُ بِهـا سَـلْمَى فَبِـتُّ كَأَنَّمَـا ذَكَرْتُ حَبِيْبًا فَاقِـدًا تَحْـتَ مَـرْمَسِ

وبما يشبه التقاضي تنتقل صيغة " مفعول " لتحل محل صيغة " فاعـل " وتـؤدي معناها؛ كما في قوله تعالى: (حِجَابًا مَستُورًا)[2].

قال ابن سيدة: (يجوز أن يكون مفعولا في معنى فاعل، كقوله تعالى: "إنـه كـان وعده مأتيا"[3]، أي: آتيا)[4].

وقوله تعالى: (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُم جَزَاءً مَوْفُورًا)[5]؛ أي: وافرًا، قاله مجاهد[6].

وقد تحتمل صيغة " فعيل " النقل إلى محل الصيغتين؛ فاعل ومفعول، كـ" رهينة " في قوله تعالى: (كل نفس بما كسبت رهينة)[7] ، قيل: إنها بمعنى فاعل؛ أي: ثابتة مقيمـة، وقيل: بمعنى مفعول؛ أي: كل نفس مقامة في جزاء ما قدم من عملها[8]، و" حفـيظ " في قوله تعالى: (وعندنا كتاب حفيظ)[9]، بمعنى (حافظ لما فيه، جامع لا يفوت منه شـيء، أو محفوظ من البلى والتغير)[10]، و" حسير " في قوله تعالى: (ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير)[11]، (يصح أن يكون بمعنى حاسر، وأن يكون بمعنى محسور)[1].

---

(١) في المخصص ٤/ ٤٠٠: بشر بن خازم.

(٢) الإسراء: ٤٥.

(٣) مريم: ٦١.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٤٦٥.

(٥) الإسراء: ٦٣.

(٦) تفسير الطبري ١٤/٦٥٦.

(٧) الطور: ٢١.

(٨) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٦٨.

(٩) ق: ٤.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٩/٥٣٠.

(١١) الملك: ٤.

وهذا النوع من الإجراء النقلي من قبيل المجاز المرسل، تقوم فيه صيغة مقام أخرى، ويدعى بالتعلق الاشتقاقي[٢]، وقد يلحق شيئا من صيغ مبالغة اسم الفاعل، كما في صيغة " فعيل "، فقد فرغت من محتواها الأصلي؛ وهو الدلالة على الفاعل و نقلت لتحل محل " مفعول " وتؤدي معناها؛ نحو رهين بمعنى مرهون، وخبيء بمعنى مخبوء، وجريح بمعنى مجروح، وأخيذ بمعنى مأخوذ، وقتيل بمعنى مقتول، وأسير بمعنى مأسور[٣]، وعده ابن مالك من قبيل النيابة وقصره على المسموع، قال:

وناب نقلا عنه ذو فعيل[٤] .....

وفي التسهيل[٥]: (وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل؛ كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل).

٤- النقل إلى التمييز:

من صور التمييز ما يدعونه بتمييز النسبة، كما في قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا)[٦]، والمشهور عند النحويين أنه منقول عن فاعل، وعند كثير من المتأخرين أنه ينقل عن المفعول أيضا، واستدلوا له بقوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيونا)[٧]، ونقل أبوحيان عن الأبذي أنه أنكر ذلك، قال: (قال الأستاذ أبو الحسن الأبذي: " هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كون التمييز منقولا عن الفاعل "، وتأول كلام الجزولي على أنه يمكن أن يريد بقوله: "منقولا عن مفعول "؛ أي من المفعول الذي لم يسم فاعله،

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ٢٣٥.

(٢) علوم البلاغة للمراغي: ٢٥٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٨٨/٣.

(٤) التصريح ٣٤٠/٣.

(٥) ٨٨/٣.

(٦) مريم: ٤.

(٧) القمر: ١٢.

نحو: ضرب زيد ظهرا وبطنا، وفجرت الأرض عيونا)[1].

٥- النقل إلى اسم الفعل:

أسماء الأفعال: مجموعةُ صيغٍ محمولةٌ على الأفعال معنًى واستعمالا، وتكون بمعنى الماضي؛ كـ " شَتَّانَ " بمعنى: افترق، و" هَيْهَاتَ " بمعنى: بَعُدَ، وتكون بمعنى المضارع؛ كـ " كأُفٍّ "؛ بمعنى: أَتَضَجَّرُ، و" أَوَّه " بمعنى: أَتَوجَّعُ، و" وَيْ " بمعنى: أتعجب، وأكثر أسماء الأفعال جاءت بمعنى الأمر؛ كـ " صَهٍ " و" نَزَالِ " و" إِلَيْكَ ".

وهي بحسب وضعها نوعان:

مرتجل: وهو مالم يسبق له استعمال قَبْلُ؛ كـ "شَتَّانَ"، و"صَهٍ".

ومنقول: وهو ما وضع ابتداءً في غير اسم الفعل ثم نُقِلَ إليه، وقد جاء هذا في بعض أسماء الأفعال الدالة على الأمر، وهو: ضربان[2]:

أحدهما: منقول من الظرف؛ نحو: "دُوْنَكَ الكتابَ"، بمعنى: خُذْهُ، و"مَكَانَكَ"، بمعنى: أُثبت ، و" أَمَامَكَ "، بمعنى: تقدم، وأدرجوا معه المنقول من الجار والمجرور؛ كـ " عَلَيْكَ "، بمعنى: الزم، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)[3]، و" إِلَيْكَ "، بمعنى: تَنَحَّ.

والآخر: منقول من المصدر؛ وهو: نوعان:

منقول من مصدر استعمل فعله؛ نحو: " رُوَيْدَ زيدًا "؛ بمعنى: أمهله، مأخوذ من (أَرْوَدَهُ إِرْوَادًا؛ بمعنى: أمهله إمهالا، ثم صغروا " الإرواد " تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله، فقالوا " رُوَيْدَ زيدٍ "، وتارة منونا ناصبا للمفعول، فقالوا " رُوَيدَ زيدًا "، ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله، فقالوا: رُوَيْدَ زيدًا)[4].

---

(١) التذييل والتكميل ٩/٢١٥.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٤- ٢٢٥.

(٣) المائدة: ١٠٥.

(٤) أوضح المسالك: ٢٢٥.

والآخر: منقول من مصدر أهمل فعله؛ نحو: " بَلْهَ زيدًا "؛ بمعنى: دعه، فهو (في الأصل مصدرُ فعلٍ مهملٍ مرادفٍ لـ " دع، واترك "، يقال: بَلْهَ زيدٍ، بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: تَرْكَ زيدٍ، ثم قيل: بَلْهَ زيدًا، بنصب المفعول وبناء بَلْهَ على أنه اسم فعل)[1].

٦- النقل إلى الظرفية:

ينقل الاسم نقلا وظيفيًا من وضع صالح للتقلب في مواقع إعرابية متنوعة؛ كالابتداء، والخبر، والفاعل، والمفعول ونحوها، إلى الخلوص للظرفية ليجري في التركيب ظرفا متصرفا، وهو نوعان:

أحدهما: اسم مبهم دال في أصل وضعه على زمان؛ كساعة، ويوم، وزمن، وعام، وحول، وصباح، ومساء.

أو مكان؛ كميل، وفرسخ، ومكان، وأمام، وخلف، ويمين، وشمال، وسائر أسماء الجهات. نقول في غير الظرفية: ساعة الانتظار ثقيلة، وفي الظرفية: انتظرتك ساعة.

وفي " مكان " في غير الظرفية: مكان الاجتماع واسع، وفي الظرفية: جلست مكانك.

والآخر: اسم دل على زمان أو مكان بصيغته الاشتقاقية؛ كالظروف المصوغة على زنة " مَفْعَل أو مَفْعِل " من الثلاثي؛ كـ: مَذْهَب، ومَرْمَى، ومَقْعَد، ومَضْرِب، ومَوعِد.

ومن غير الثلاثي على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر؛ كـ: مُسْتَخْرَج، ومُنْطَلَق[2]. فهذه ونحوها ظروف تدل على الزمان والمكان بصيغتها ما دامت تتفق مع عاملها في مادتها اللغوية[3]، ولا فرق في ذلك بين

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١١١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٣٠٣.

المفرد والجمع. قال تعالى: (وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع)[1]، وهي كالظروف المبهمة في نقلها من وضع تتقلب فيه في مواقع إعرابية متنوعة لتتمحض للظرفية وتؤدي وظيفتها.

وقد يكون المنقول إلى الظرف المتصرف اكتسب دلالته الزمانية أو المكانية في معنى خاص باستخدام معين؛ كما في " الفعلة والفعلة ". قال الرضي: (وقد جاء الفُعْلَة والفَعَلَة لموضع الفعل في الأعضاء كثيرا؛ كالقُطْعَة والقَطَعَة لموضع القطع، وكذا الجُذْمَة والجَذَمَة، والصُّلْعَة والصَّلَعَة، والنُّزْعَة والنَزَعَة)[2].

وقد يكون لكثرة الشيء بالمكان؛ كما في " مَفْعَلَة "، كمَأْسَدَة، ومَسْبَعَة، ومَذْأَبَة[3].

وثمة منقولات إلى الظرفية عالجها النحويون في سياق الحديث عن النائب عن الظرف، كالمضاف إلى أسماء الزمان أو المكان من ألفاظ العموم أو الجزء؛ ككل، وبعض، وجميع، وماشاكلها، نحو: أمضيت كل اليوم، وبعض الوقت، ونصف ساعة.

ونحو منه ما يضاف إليها من أسماء الأعداد؛ إذ تنقل من دلالتها على مبهم العدد لتكتسب دلالة الزمان أو المكان وتؤدي وظيفة الظرف وتنتصب انتصابه[4] ، نحو قوله تعالى: (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما)[5].

وكذلك الوصف إذا وصف به ظرف محذوف؛ إذ ينقل من الدلالة على الوصفية المجردة ويخلع عليه ماالموصوفه من دلالة زمانية أو مكانية ليقع موقعه ويشغل وظيفته؛ نحو:

---

(١) الجن: ٣.

(٢) شرح الشافية ١/١٦١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي ١/٢٩٣.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/٤٩٠.

(٥) الحاقة: ٧.

"جلست طويلا من الدهر شرقيَّ المكان"[1]، فـ " طويلا " و" شرقي " مفعول فيهما منصوبان على الظرفية؛ لأنهما وصف بهما الزمان والمكان.

ويرد هذا الإجراء – أيضا – مع المصدر إذا كان مخفوضا بإضافة ظرف ثم أنيب عنه بعد حذفه، والغالب في الظرف أن يكون زمانا، نحو: جئتك صلاةَ العصر؛ أي: وقت صلاة العصر، وجئتك قُدُومَ الحاج؛ أي: وقت قُدُومِ الحاج، وانتظرتك حَلْبَ ناقةٍ؛ أي: وَقْتَ حلْبِ ناقةٍ.

وقد يكون مكانا، نحو: جلست قُرْبَ زيدٍ؛ أي: مَكَانَ قُرْبِهِ[2].

وربما كان هذا المصدر الذي أضيف إليه الظرف مضافا إلى اسم عين، فيحذف الظرف والمصدر ويبقى اسم العين ليحل محل الظرف ويقوم بوظيفته بعد تجريده من معناه الأصلي، فقد جاء في أمثالهم: "لا أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ[3]"، والأصل: مدة غيبة القارظين، و" لا آتيه الفَرْقَدَينِ "[4]، والأصل: مدة بقاء الفرقدين[5].

ويجري مجرى المصدر في تجريده من معناه الأصلي ونقله إلى الظرفية بعض الألفاظ المنصوبة على تضمين معنى " في " توسعا، وليست في تقدير إضافة، وهي مسموعة، نحو:" أحقًا أنَّك ذاهب "؛ أي: أفي حق، و" غَيْرَ شَكٍّ أَنَّكَ قادمٌ "، أو" جَهْدَ رأيي أَنَّكَ قادمٌ " ، أو " ظنا مني أنك قائم "،وهي تحلُّ محلَّ ظرف الزمان لا المكان[6].

وثمة مظاهر أخرى للنقل غير ما تقدم عولجت تحت مصطلح النيابة وهي في حقيقتها نقل؛ كنقل المفعول إلى موقع الفاعل عند حذفه ليقوم مقامه ويأخذ أحكامه

---

(١) شرح الأشموني ١/٤٩٠.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١١٠.

(٣) القارظان: رجلان من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا، والقرظ: ورق السلم يدبغ به. ينظر: الصحاح: (قرظ).

(٤) الفرقدان: نجمان لا يغربان يطوفان بالجدي. ينظر: تهذيب اللغة ٩/٣٠٧.

(٥) شرح الأشموني: ١/٤٩٠.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١١٠.

متجردا من إحكامه قبل نقله، وكذلك الجار والمجرور، والظرف، والمصدر.

كما ينقل المصدر من دلالته على الحدث المجرد ليحل محل الفعل ويؤدي وظيفتـــه؛ نحو: سقيا لك، ورعيا لك، وقياما لا قعودا، و(فضرب الرقاب)[1].

ويحل محل المصدر مجموعة من الألفاظ منقولة من أصل ألفته تأخذ حكمه وتقـــوم بوظيفته وتنتصب على المفعولية المطلقة ؛ كصفته في قولنـــا: ســـرتُ أحـــسنَ الـــسيرِ، والإشارة إليه في نحو: ضربته ذلك الضرب، وعدده كما في: ضربته عـــشر ضـــربات، وآلته كما في: ضربته سوطًا[2]، وغيرها.

ب- الصيغ الفعلية:

جُلُّ مظاهر النقل في الأفعال جاء في حيزها، ولم أقف على فعل نقل إلى خـــارج حيزه إلا ما جاء عنهم من استعمال الصيغة الفعلية علما؛ إذ يجرد الفعل من خصائـــصه الفعلية، فيفقد دلالته على الحدث والزمن، ثم يسمى به شخص، أو موضع، وغيرهما ممـــا يفتقر إلى تعيينه بعلمية، وقد جرى استعمال أفعال ماضية أعلاما لأناس؛ كأَبَان، وشَمَّر، وخَضَّم، ولماء؛ كبَذَّر، ولموضع؛ كعثر، وجاءت أفعال ماضية؛ كتغلب لقبيلـــة، ويزيـــد، ويشكر، ويعيش لرجال، وينبع، وتدمر لبلدتين، ومن أفعال الأمر المسمى بهـــا: سَـــالِم، وسَامِح لرجلين، وإِصْمِتْ لفلاة[3]، قال الشاعر[4]:

أَشْلَى سَـــلُوقِيَّةً بَاتَـــتْ وبَـــاتَ لَهـــا بِـــوَحْشِ إِصْـــمِتَ في أَصْـــلَابِهَا أَوَدُ

ونفى ابن مالك ورود النقل عن فعل الأمر دون إسناد، ولم يـــرتض أن يكـــون " إِصْمِتَ " في هذا البيت منقولا عنه، قال:

---

(١) محمد: ٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٠٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٨/١- ٣٠٩.

(٤) الراعي النميري، ينظر: شرح المفصل ٢٨/١.

(فإنَّ من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح لوجهين:

أحدهما: أن الأمر بالصمت إما أن يكون من: أَصْمَتَ، وإمَّا أن يكون من صَمَتَ، فالذي من أَصْمَتَ مفتوح الهمزة، والذي من صَمَتَ مضمومها ومضموم الميم، وإِصْمِت بخلاف ذلك، والمنقول لا يُغَيَّرُ.

والثاني: أنه قد قيل: إِصْمِتَةٌ، بهاء التأنيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث،وإذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال في غير العلمية، تعيَّن كونه مرتجلا)[1].

وأجيب بأن " إِصْمِت " في البيت من " صَمَتَ يَصمِت " بكسر الميم، بمعنى: اسكت، والهمزة مقطوعة، وأن لحاق تاء التأنيث له (ليزيدوا في إيضاح ما انتحوه، ويعلموا بذلك أنه قد فارق موضعه من الفعلية من حيث كانت هذه التاء لا تلحق هذا المثال فعلا، فصارت " إِصْمِتَة " في اللفظ بعد النقل كإِجْرِدَة، وإِبْرِدَة، وأَنَّسَهُم بذلك تأنيث المسمَّى)[2].

والتسمية بالفعل خاص بالأعلام[3]، واسْتُشْكِل القولُ بنقل " دُئِل " – اسم جنس لدويبة[4] – من الفعل المبني للمجهول. قال أبو الفتح: (فإن قيل: فإنَّ " دُئِلًا " نكرة غير علم، وهذا النقل إنما هو أمر يخص العلم، نحو: يشكر، ويزيد، وتغلب.

قيل: قد يقع النقل في النكرة أيضًا، وذلك اليَنْجَلِب، فهذا منقول من مضارع انْجَلَبَ الذي هو مطاوع جَلَبْتُهُ؛ ألا ترى إلى قولهم في التأخيذ: أَخَّذْتُهُ باليَنْجَلِب، فلم يَحُرْ ولم يغب، ومثله رجل أُبَاتِرٌ. وهو منقول من مضارع باترت، فنقل فوصف به، وله

---

(١) شرح التسهيل ١/١٧١-١٧٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢/٣٠٩-٣١٠.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٥١٣.

(٤) ينظر: المزهر ٢/٥.

نظائر)[1].

وأجازه السيرافي ، قال: (ومنه " تُنُوِّط " اسم طائر يعلق عشه)[2]، وكذا عند ابن عصفور، قال: (فأما " تُنُوَّط " في اسم الطائر، فيمكن أن يكون منقولا من الفعل، وكأنه في الأصل " تُنُوِّط " فعل مبني للمفعول)[3].

وأما ما يجري في حيز الفعل من نقولات فتتم بلواصق، أو بتغيير في الضبط الحركي، أوبهما معا. ومن مظاهره:

١- النقل للتعدية:

وأظهر أدواته الهمزة، والباء، وتضعيف العين، ينقل بها الفعل اللازم وظيفيا ليصير بعد دخولها عليه متعديا إلى مفعول واحد، نحو: (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ)[4]، و(ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ)[5]، وخَرَّجتُ المتاعَ.

ويُنقل الفعل المتعدي لواحد بالهمزة وبالتضعيف ليصير ناصبا لمفعولين؛ نحو: أسمعت زيدا الدرس، وسمعته الدرس.

ويندر التعدية بالباء في المتعدي، نحو: صككت الحجر بالحجر.

ويجري النقل في " عَلِمَ ورأى " وما في معناهما مما ينصب مفعولين، فيعدَّيَان بالهمزة إلى ثلاثة، نحو: أعلمت زيدًا السفر قريبا، وأريت زيدًا بكرًا خير الناس.

والنقل بالهمزة قاسه بعضهم في القاصر والمتعدي إلى واحد، وقال آخرون: سماعي في الجميع[6]. قال ابن هشام: (والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر

---

(١) الخصائص ٣/١٨٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٥١٣.

(٣) الممتع ١/٩٧.

(٤) الأحقاف: ٢٠.

(٥) البقرة: ١٧.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٦٧٨.

مذهب سيبويه)[1].

وأما النقل بتضعيف العين فظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا، ولم يسمع في المتعدي إلى اثنين[2]، ونقل ابن هشام عن الحريري أنه يجيزه، وردَّه بقوله: (ولا يشهد له سماع ولا قياس)[3].

ومن طريف تعدية الفعل بالنقل غير ماتقدم، وهو غير مألوف، ما اصطلح عليه ابن جني بالنقل بالمثال[4]، وعُزِي للكوفيين[5]، وهو النقل بتغيير حركة العين، ومثَّلوا له بالفعل القاصر" كَسِيَ "؛ أي: صار ذا كسوة، إذْ نُقِل إلى " كَسَى " بفتح العين ليكون بمعنى: ستر وغَطَّى ويتعدى إلى واحد، كما في البيت:

وأَرْكَبُ في الرَّوعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرِ[6]

أو يكون بمعنى: أعطى، فيتعدى إلى اثنين، نحو: كسوت زيدا ثوبا.

قال أبو الفتح: (فأمَّا كَسِيَ زيدٌ ثوبًا، وكَسَوتُهُ ثَوبًا، فإنَّه وإنْ لم يُنْقَل بالهمزة فإنه نُقِلَ بالمثال، ألا تراه نُقِلَ من فَعِلَ إلى فَعَلَ. وإنَّما جاز نقلُهُ بفَعَل لَمَّا كان فَعَلَ وأَفْعَلَ كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو: جَدَّ في الأمر وأَجَدَّ، وصددته عن كذا وأصددته، وقصر عن الشيء وأقصر، وسحته الله وأسحته، ونحو ذلك. فلما كان فَعَلَ وأَفْعَلَ على ما ذكرنا: من الاعتقاب والتعاوض ونُقِلَ بأَفعَل، نقل أيضًا فَعِل بفَعَل، نحو: كَسِيَ وكَسَوته)[7].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٦٧٨.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الخصائص ٢/٢١٤.

(٥) مغني اللبيب: ٦٨٣.

(٦) لامرئ القيس، ديوانه: ١٠٧.

(٧) الخصائص ٢/٢١٤.

ومن مظاهر تعدية الفعل بالنقل النقل بالتضمين؛ وهو: (إشرابُ اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين)[1].

وهو كثير في المتعدي يضمن معنى فعل لازم فيتعدى بالحرف الذي كان يتعدى به؛ نحو: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)[2]؛ أي: يخرجون، و (أصلح لي في ذريتي)[3]؛ أي: بارك لي.

وقد يكون الفعلان لازمين، فينقل كل منهما إلى موضع الآخر فيضمَّن معناه ويتعدى بحرفه، وهو من قبيل التوسع. قال أبو الفتح بن جني: (اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله –عز اسمه: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ)[4] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ"إلى" مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه)[5].

وعكس ما تقدم تضمين اللازم معنى المتعدي فيتعدى بنفسه، نحو: (و" لا تعزموا عقدة النكاح "[6]؛ أي: لا تنووا؛ لأن " عَزَمَ " لا يتعدى إلا بـ " على "، فتقول: عزمت على كذا، لا عزمت كذا، ومنه " رَحُبَتكم الدار " و " طَلُع بِشْرُ اليمنَ "؛ أي: وسعتكم، وبلغ اليمن).

وقد ينقل بالتضمين فعل قاصر فَيُتَجَاوز به المفعول الأول، ليتعدى إلى مفعولين

---

(١) شرح الأشموني ١/٤٤٦.
(٢) النور: ٦٣.
(٣) الأحقاف: ١٥.
(٤) البقرة: ١٨٧.
(٥) الخصائص ٢/٣٠٨.
(٦) البقرة: ٢٣٥.

مباشرة من غير تدرج بنصب مفعول واحد، وعَدَّه ابن هشام مما تفرَّد به النقل بالتضمين دُونًا عن باقي المعدِّيات، قال:

(وَيخْتَص التَّضْمِين عَن غَيره من المعديات بِأَنَّهُ قد ينْقل الْفِعْل إِلَى أَكثر من دَرَجَة، وَلذَلك عدي" أَلَوتُ" بقصر الْهمزَة بِمَعْنى قَصَّرت إِلَى مفعولين بعد مَا كَانَ قاصرا،وَذَلكَ فِي قَوْلهم: " لَا آلوك نصحا وَلَا آلوك جهدا " لما ضمِّن معنى "لَا أمنعك"، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: " لَا يألونكم خبالا "[1]، وعدي " أخبر وَخبَّر وَحدَّث وأنبأ ونبَّأ " إِلَى ثَلَاثَة لما ضُمِّنَت معنى "أَعْلَم وَأرى" بعد مَا كَانَت متعدية إِلَى وَاحِد بِنَفسِهَا وَإِلَى آخر بالجار نَحْو "أنبئهم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أنبأهم بِأَسْمَائِهِمْ"[2] "نبئوني بِعلم"[3])[4].

٢- النقل إلى المبني للمفعول:

مذهب البصريين[5] وعُزِي للجمهور[6] وصَحَّحَه ابنُ عصفور[7] أَنَّ صيغة المبني للمجهول منقولة من صيغة المبني للمعلوم فرع عنها، وليست بأصل، وأيَّدوا مذهبهم بتصحيح الواو في " بُويِع " و " سُوِير " مع وجود مقتضي الإعلال؛ لعروض اجتماعها مع الياء، لأنهما مغيران من " بَايَع " و" سَايَر "[8].

وخالف الكوفيون والمبرد من البصريين، وابنُ الطراوة[9] متمسكين بأنَّه أصل غير منقول من صيغة فعل الفاعل، وحجتهم مجيء أفعال مبنية للمفعول لم يرد لها مبنيٌّ

---

(١) آل عمران: ١١٨.

(٢) البقرة: ٣٣.

(٣) الأنعام: ١٤٣.

(٤) مغني اللبيب: ٦٨٠-٦٨١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٦/٦.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢٧٧/٨.

(٧) شرح الجمل ٥٤٠/١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٧/٦، المقاصد الشافية ٢٧٧/٨.

(٩) ينظر: السابق ٢٧٦/٦.

للفاعل؛ نحو: جُنَّ، وزُكِم، وفُلِج، وغيرها، واحتجوا – أيضا – بهمز الواو في أوله؛ نحو: " أُعِد " في " وُعِد "، و" أُقِّتَتْ " في " وُقِّتَتْ "، ولو كان منقولا من فعل الفاعل لكانت الضمة عارضة فلم تهمز [1].

ورُدَّ استدلالهم بـ" جُنَّ " ونحوها مما لم يأت له فعل فاعل بأنه مما استغني به عنه، ومما قام فيه الفرع مقام الأصل، وأما همز الواو في نحو: " أُقِّتَتْ " و" أُعِد " فمما اعتد فيه بالعارض، وهو جارٍ على سننهم[2].

ويُنقل المبني للمجهول من " فَعَل أو فَعِل " بفتح الميم أو بكسرها، ولا ينقل من " فَعُل " بضمها. قال أبو الفتح:

(الفعل لا ينقل إلى " فُعِل " حتى يكون متعديا قبل النقل... و" فَعُل " لا يتعدى أبدًا، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثَمَّ مفعول يقوم مقامه في أَنْ يُجعل الفعل حديثا عنه بقي الفعل حديثا عن غير مُحَدَّثٍ عنه، وهذا محال)[3].

وقد يُنقل عن " فَعُل " إذا كان معموله ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وليس مفعولا صحيحا؛ نحو: (ظُرِف في هذا المكان، كما تقول: قد انْقُطِعَ بالرجل، وكلُّ فعلٍ لا يتعدى فهو مُتَعَدٍّ إلى الظروف وبحروف الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروف والجار و المجرور مَقام المفعول به)[4].

٣- نقل الماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة:

ومن مظاهر النقل الصيغي في الأفعال بتحوير في الضبط الحركي ما قالوه في مراجعتهم لأصل الماضي الأجوف إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك (تاء الفاعل ، ونا ء

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٧١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١، التذييل والتكميل ٢٧٧/٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٧/٦.

(٣) المنصف ٢٤/١.

(٤) المنصف ٢١١/١-٢١٢.

الفاعلين، ونون النسوة)، فقد استوقفهم اختلاف حركة الفاء فيه بين صورتيه المستعملة بعد الإسناد وقبله؛ نحو: عِفْتُ، وعُفْتُ، والأصل المفترض فيهما: عَيَفْتُ، وعَوَفْتُ، وكان مما فسروا به هذا التنوع الحركي لبنية الفاء نقلٌ طرأ على الصيغة استدعى لونًا من الإجراء التصريفي آل به إلى صورته الحالية. قال أبو الفتح ابن جني: (أصل " عِفْتُ الطَّيرَ " فَعَلْتُ؛ عَيَفْتُ، ثم نُقِل من " فَعَل " إلى " فَعِل "، ثُمَّ قُلبت الياء في "فَعِلْتُ" ألفًا، فصار: عافْت، فالتقى ساكنان؛ العين المعتلة ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما، فصار التقدير: عَفْتُ، ثم نقلت الكسرة إلى الفاء؛ لأن أصلها قبل القلب " فَعِلْتُ "، فصار: عِفْتُ.

فهذه مراجعة أصل، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الكسرة)[1].

وقال في " عقت ": (عُقْتُهُ عن الشيء عَوْقًا: صرفته وحبسته؛ أصله: عَوَقْتُ، ثم نُقِل من " فَعَل " إلى " فَعُل "، ثم قلبت الواو في " فَعُلْتُ " ألفا، فصار: عَاقْتُ، فالتقى ساكنان؛ العين المعتلة المقلوبة ألفًا ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما، فصار التقدير: عَقْتُ، ثم نقلت الضمة إلى الفاء؛ لأن أصله قبل القلب " فَعُلْتُ "، فصار: عُقْتُ)[2].

٤- النقل إلى المدح أو الذم:

قد تدعو الحاجة إلى نقل الفعل الثلاثي المتصرف من دلالته الخبرية إلى الإنشائية ليجري مجرى " نِعْمَ وبِئْسَ "؛ لإنشاء المدح أو الذم، ويستدعي هذا النقل شيئًا من التصرف في ضبط البنية فتُضَمُّ العين فيما لم تكن فيه مضمومة؛ فيكون النقل تحقيقا؛ نحو: غَزُوَ، ورَمَو، وشَكُرَ، وتبقى إن كانت فيه مضمومة في الأصل، فيكون النقل تقديرًا؛ نحو: لَؤُمَ، وطَهُرَ، وفَجُرَ، وتزول عن الفعل خاصية التصرف فيكون جامدا، ويفقد دلالته على الحدث والزمن ليصبح معبرا عن مشاعر امتداح أو ذم.

---

(١) المحكم لابن سيدة ٢/٢٥٧.

(٢) السابق ٢/٢٧٠.

ويقدر النقل – أيضا – فيما كان معتل العين فيبقى الفعل على حالـه؛ كمـا في: جَاد، وسَادَ، وسَاءَ.

وإن كان الفعل معتلَّ الآخر، نحو: قَضَى، ورَمَى، وغَزَا، ورَضِيَ، قُلِب الآخر واوًا عند نقله إلى فعل ليناسب الضمة، فيقال: قَضُوَ، ورَمُوَ، وغَزُوَ، ورَضُوَ[1].

٥- النقل إلى التعجب:

يجرد الفعل الماضي من دلالتي الحدث والزمن وينقل إلى باب التعجب ليعبر عن موقف انفعالي يظهر الدهشة من عظمة شيء أو صغاره، ويصبح جامدا بعـد أن كـان متصرفا؛ويأتي في صورتين قياسيتين؛ ما أفعله، وأفعل به؛ نحو: ما أحسن الخير وما أقـبح الشر، وأحسن بالخير وأقبح بالشر، وتنسلخ منه قرائن فعليته؛ كتـاء التأنيـث، وتـاء الفاعل، وهو انسلاخ طارئ لعروض معنى التعجب لا يلغي فعليته. قال الأشموني: (إنمـا يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات، فإن كان لعارض فـلا، وذلك في أفعل التعجب، و" ماعدا، وما خلا، وحاشا " في الاسـتثناء، و" حبـذا " في المدح، فإنها لا تقبل التاءين مع أنها أفعال ماضية؛ لأن عدم قبولها التاء عـارض نـشأ في استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح)[2].

وهو منقول من الثلاثي، ولا ينقل من الرباعي إلى الخماسي لأمرين:

(حدهما: أن الأفعال على ضربين؛ ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ لأنك تنقله من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي؛ لأنك تنقله من أصـل إلى غير أصل؛ لأن الخماسي ليس بأصل.

والوجه الثاني: أن الثلاثي أخف من غيره، فلما كان أخف من غيره، احتمل زيادة الهمزة، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم يحتمل الزيادة)[3].

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١١٥-١١٦، توضيح المقاصد ٢/٩٢٦-٩٢٧.

(٢) الأشموني على الألفية ١/٤٠.

(٣) أسرار العربية: ١٠٥.

رابعا – النقل التركيبي:

وقد يتسع النقل فيتجاوز المستوى الصيغي إلى مستوى التركيب، فيخرج التركيب عن دلالته الأصلية إلى دلالات متنوعة تحكمها القرائن والأحوال الكلامية،وللمركب الإسنادي بوجهيه الفعلي والاسمي حضور في ظاهرة الإجراء النقلي؛ إذ ينقل المركب تركيب جملة من وضعه أو معناه الأصلي إلى وضع أو معنى آخر.

ويأتي في صور :

١– النقل إلى العلمية :

تنقل الجملة فيسمى بها محكية؛ وتكون فعلية تتألف من فعل وفاعل ومفعول؛ نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا اسمي رجلين.

قال الشاعر:

إِنَّ لَهَا لَرَكَبًا إِرْزَبًّا كَأَنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّى حَبًّا[1]

أو من فعل وفاعل؛ نحو: شَابَ قَرْنَاهَا . قال الشاعر:

كَذِبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ[2]

ومثله " يزيد " في قول الشاعر:

نُبِّئْتُ أَخْوالي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمَاً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ[3]

فهو جملة من فعل وفاعل استعملت علما، وضُمَّ على الحكاية، ولو كان فعلا سُمِّي به وحده لكان ممنوعا من الصرف ولَجُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مضاف

(١) غير معزو في: الكتاب ٣/٣٢٦، شرح المفصل ١/٢٨.

(٢) غير معزو في: الكتاب ٣/٢٠٧، شرح المفصل ١/٢٨.

(٣) لرؤبة في المقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ١/٣٨٨، وهو في ملحقات ديوانه: ١٧٢.

إليه[1].

وأما الجملة الاسمية فلم يسمع النقل عنها، قاله ابن مالك[2]، وعزي إلى النحاة أنهم قاسوه على ما سمع من النقل عن الجملة الفعلية[3]؛ لاشتراكهما في الجملة. قال الشاطبي: (.. فلو سميت بـ " زيد قائم " أو " هذا أبوك "، وما أشبه ذلك لجرى مع " برق نحره " و" ذرى حبا " على طريق واحد)[4].

٢- نقل الخبر إلى الإنشاء:

ينقل التركيب الخبري إلى الإنشاء بتجريده من معناه الإخباري وتحميله معنى إنشائيا طلبيا أو غير طلبي، ومن الطلبي الأمر، ففي قولنا: "تكرما تشرح لي المسألة" جاء التركيب صورته خبرية يحمل معنى الأمر، والمخاطب يدرك أن المقصود من هذا السياق توجيه الأمر له مؤيدا بقرينة " تكرما ".

وفي قوله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين)[5]، وقوله: (فتحرير رقبة)[6]، ففي الآيتين التركيبان ظاهرهما الإخبار، والمقصود منهما الأمر؛ لأن المقام مقام إلزام بالامتثال للحكم الشرعي.

ولا يختلف تركيب الخبر المنقول إلى الأمر في معناه عن الأمر الصريح؛ لذا جزم المضارع جوابا له في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله... يغفر لكم)[7]،فـ" تؤمنون " و" تجاهدون " في صورة الخبر ومعناهما الأمر؛كأنه قال: آمنوا وجاهدوا، والجواب: يغفر

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٨/١.

(٢) شرح التسهيل ١٧١/١.

(٣) أوضح المسالك: ٢٦، التصريح ٣٧٣/١.

(٤) المقاصد الشافية ٣٧٩/١.

(٥) البقرة: ٢٣٣.

(٦) المجادلة: ٣.

(٧) الصافات: ١٠، ١١، ١٢.

لكم،ويؤيده قراءة ابن مسعود: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا)[1].

وينقل إلى النهي كما في قوله تعالى: (لا تعبدون إلا الله)[2]؛ أي: لا تعبدوا، وهي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي[3].

ونحو قوله: (وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله)[4]، وقوله: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)[5]، ظاهرهما خبر ومعناهما النهي.

وينقل إلى الدعاء؛ نحو: رضي الله عنك، وغفر الله لك، وقوله تعالى: (ألا لعنة الله على الكاذبين)[6].

وينقل إلى غير الطلبي كالتعجب؛ نحو قوله تعالى: (إن هذا لشيء عجاب)[7].

وقد يثنى النقل فينقل التركيب المنقول؛ كما في قولهم: (هَوَتْ أُمُّهُ وهَبِلَتْهُ وثَكِلَتْهُ)[8]، فظاهر التركيب خبر نقل إلى الدعاء، وهو غير مراد؛ إذ المراد التعجب.

ومن نقل الخبر إلى إنشاء غير طلبي النقل إلى المدح، نحو قوله تعالى: (تبارك الله رب العالمين)[9]، وإلى العرض؛ نحو قوله تعالى: (قال يا قومي هؤلاء بناتي هن أطهر لكم)[10]، وإلى الشرط، حو قوله تعالى: (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)[11].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٣/٣، النكت لابن فضال: ٤٩٢.

(٢) البقرة: ٨٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤٦٠/١.

(٤) البقرة: ٢٧٢.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٦) هود: ١٨.

(٧) ص: ٥.

(٨) الصاحبي: ١٥١.

(٩) الأعراف: ٥٤.

(١٠) هود: ٧٨.

(١١) النساء: ١٦.

٣- نقل الأمر:

الأصل في الأمر الطلب من علو، لكنه قد يتجاوز به هذا المفهوم إلى معان لا تحمل أمرا حقيقة، تقرها قرائن وسياقات مقامية، منها:

أ – الدعاء؛ نحو قوله تعالى (واعف عنا واغفر لنا وارحمنا)[١].

ب – التهديد؛ نحو قوله تعالى (فتمتعوا فسوف تعلمون)[٢].

ج – السخير؛ نحو قوله تعالى (كونوا قردة خاسئين)[٣]

د – التعجيز؛ نحو قوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله)[٤].

هـ التسوية؛ نحو قوله تعالى: (أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم)[٥].

و – الإهانة؛ نحو قوله تعالى: (قل كونوا حجارة أو حديدا)[٦].

ز – التبكيت؛ نحو قوله تعالى: (ذق إنك أنت العزيز الحكيم)[٧].

---

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) الروم: ٣٤.

(٣) البقرة: ٥٦.

(٤) البقرة: ٢٣.

(٥) التوبة: ٥٣.

(٦) الإسراء: ٥٠.

(٧) الدخان: ٤٩.

الخاتمة

ظاهرة النقل واسعة الانتشار بين عناصر اللغة العربية وفي حقولها المتنوعة، ولا أدعي أنني استوفيت جُلَّ مظاهرها بَلْهَ كلَّها، ولعلَّ فيما قدمته ما يكشف عن شيء من ملامح تطبيقاتها، وإليك بعض ما استوقفني من نتائج:

النقلُ مظهرٌ من مظاهر التحول من أصل يجري في مستويات الأداء اللغوي المختلفة؛ الحركة، والحرف، والبنية، والتركيب، يقتضي تنوعا وظيفيا ودلاليا يثري اللغة ويجدد مكتسباتها.

عرف مصطلح النقل عند النحويين في بابي العلم والتمييز، ولم يكن شائعا في كل إجراءات النقل، وجُلُّ ما عرضوا له من تطبيقات هذه الظاهره جرى تحريره تحت كوكبة من المصطلحات المرادفة لمصطلح النقل؛ كالتحويل، والنيابة، والعدول، والقلب، وغيرها.

جُلُّ ما يعرض من نقولات على المستوى الحركي باعثه التخفيف، وقد يكون استجابة لحمل، أو إشعار، أو تنوع لهجي، أو غير ذلك.

ما يجري من نقل على مستوى البنية قد يكون في الباب الواحد، تنقل الصيغة من فصيل لآخر، ويكون – أيضا – من باب إلى باب؛ ينقل من حرف إلى اسم، أو من فعل إلى اسم، ونحو ذلك.

قد تتعدد المعاني لبعض مكونات الجملة ولم تكن ثمة قرائن تحدد الأصل والفرع، فيعد من قبيل المشترك اللفظي؛ لعدم وضوح حقيقة الإجراء النقلي فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- أبحاث في اللغة: داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣ م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان رجب. مكتبة الخانجي. القاهرة ط١ ١٤١٨هـ.

٣- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي، تحقيق / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

٤- الأصول الوافية (أنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبديع): محمود العالم المتزلي، ط١، ١٣٢٢هـ.

٥- الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١.

٦- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. ت د/فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.

٧- إعراب القراءات السبع وعللها. لابن خالويه. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مطبعة المدني، القاهرة، ط١.

٨- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس. تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت. ١٤٠٥هـ ط٢. د/ عبدالله الحاج، من منشورات مركز جمعة الماجد، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.

٩- الإغفال فيما أغفله أبو إسحاق الزجاج: أبو علي الفارسي، تحقيق /

١٠- الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش، مركز إحياء التراث جامعة أم القرى ط٢ ١٤٢٢هـ.

١١- أمالي ابن الشجري. تحقيق: د.محمود الطناحي – رحمه الله –، مكتبة

الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٣هـ.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث.

١٣- أنيس الفقهاء للقونوي، تحقيق / يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ.

١٤- أوضح المسالك: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ.

١٥- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، تحقيق / محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٣.

١٦- إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ. المطبعة التعاونية.

١٧- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢ ١٤٠٣هـ.

١٨- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: تحقيق / د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٩- البيان في روائع القرآن: د / تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٢٠- التذكرة لابن غلبون المقرئ، تحقيق / أيمن رشدي سويد، من منشورات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، وكنوز إشبيليا، ط١.

٢٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: تحقيق / محمد كامل

بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢٣- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: تحقيق / د. محمد بدوي المختون، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٢٤- التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد الأزهري. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ط ١٤١٣هـ.

٢٥- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د / الطيب البكوش، ط١، ١٩٩٢م.

٢٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق / الدكتور. محمد بن عبدالرحمن المفدى،ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٧- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

٢٨- التكملة. لأبي علي الفارسي. ت د/ حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، (عمادة شؤون المكتبات) ١٤٠١هـ ط١.

٢٩- تهذيب اللغة: الأزهري. تحقيق: عبد السلام هارون، دار القومية للطباعة، مصر ١٣٨٤هـ.

٣٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي: تحقيق / د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣١- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية، دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٣- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١ ١٤٠٤هـ.

٣٤- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢ ١٩٧٩م.

٣٥- الخصائص: ابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢.

٣٦- دقائق التصريف. للمؤدب. ت: د. أحمد القيسي، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ.

٣٧- ديوان امرئ القيس: تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤.

٣٨- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة.

٣٩- ديوان الحطيئة: شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.

٤٠- ديوان ذي الرمة: شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٤١- ديوان رؤبة بن العجاج « مجموع أشعار العرب»، بعناية: وليم بن الورد، مكتبة المثنى، بغداد.

٤٢- ديوان الإمام علي بن أبي طالب: جمع / نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣- ديوان عنترة بن شداد: تحقيق / محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٤٤- ديوان قطري بن الفجاءة = ديوان الخوارج: جمع وتحقيق / نايف معروف، دار الميسرة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٤٥- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في

الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م

٤٦- ديوان متمم بن نويرة: جمعه / ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

٤٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ.

٤٨- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة. ط٣.

٤٩- سر صناعة الإعراب: ابن جني. تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.

٥٠- شرح الألفية للأشموني: علي بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

٥١- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١ ١٤١٠هـ.

٥٢- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري: ضبطه ووضع فهارسه / مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. لم يذكر مكان الطبع.

٥٣- شرح ديوان الأخطل: أخرجه إيليا سليم الحاوي، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٥٤- شرح شافية ابن الحاجب: للجاربردي. تحقيق:رفعت عبد الحميد محمود الليثي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، أسيوط ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٥- شرح شافية ابن الحاجب: لليزدي. تحقيق: د. حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت،ط١ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٦- شرح الجمل لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، مطابع مديرية دار الكتب ١٤٠٢هـ.

٥٧- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي. تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.

٥٨- شرح القصائد التسع لأبي جعفر النحاس: تحقيق / أحمد خطاب، الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد ١٣٩٣هـ

٥٩- شرح قواعد الإعراب للكافيجي، تحقيق / د. فخر الدين قباوة، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

٦٠- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق / يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا ، ط٢، ١٩٩٦م.

٦١- شرح الكافية الشافية: ابن مالك.تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ.

٦٢- شرح مراح الأرواح لحسن باشا الأسود (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٩٠ صرف).

٦٣- شرح المفصل: ابن يعيش. عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة. شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣ هـ.

٦٤- الصاحبي: لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة. ١٩٧٧ م.

٦٥- الصافية في شرح الشافية؛ يوسف بن عبدالملك الرومي (مخطوط، دار الكتب المصرية برقم ٣٣ صرف).

٦٦- ظاهرة القلب المكاني في العربية: د/ عبد الفتاح الحموز، دار عمار، مؤسسة الرسالة، عمان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٧- علل النحو. لابن الوراق، تحقيق د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ ط١.

٦٨- علوم البلاغة (البيات والمعاني والبديع): أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ.

٦٩- الكامل في اللغة والأدب للمبرد: القاهرة، مطبعة التقدم ١٣٢٢هـ.

٧٠- الكتاب: سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٧١- كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: حققه وعلق عليه / سيف بن عبدالرحمن العريفي، مركز الملك فيص للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ.

٧٢- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري تحقيق: عبد الإله نبهان. دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ

٧٣- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: د. ضاحي عبدالباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

٧٤- مالم ينشر من الأمالي الشجرية لابن الشجري: تحقيق / د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ.

٧٥- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٧٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: أبو الفتح بن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢ ١٤٠٦هـ.

٧٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن عطية. تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ط٢، المغرب ١٤٠٣هـ.

٧٨- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة. ت: مصطفى السقا، معهد المخطوطات العربية، ط١ ١٣٧٧هـ.

٧٩- المخصص: لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت.

٨٠- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، تحقيق / دز طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨١- المزهر في علوم اللغة. لجلال الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) القاهرة.

٨٢- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ.

٨٣- معاني الحروف للرماني: تحقيق / د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي بمكة، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٨٤- معاني القرآن: الفراء. تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت ط٣ ١٤٠٣هـ.

٨٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: تحقيق / د. مازن مبارك، و أ. محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٥م.

٨٦- المفردات في غريب القرآن للأصفهاني: تحقيق / صفوان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٨٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. لأبي إسحاق الشاطبي،

تحقيق: مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ ط١.

٨٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين العيني طبع بهامش الخزانة، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٨٩- المقتصد في شرح التكملة. لعبد القاهر الجرجاني. ت د. أحمد بن عبدالله الدويش، جامعة الإمام (عمادة البحث العلمي) سلسلة الرسائل الجامعية ١٤٢٨هـ.

٩٠- المقتضب: المبرد. تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٥هـ.

٩١- ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح للعيني: تحقيق. عبدالستار جواد، مجلة المورد العراقية ١٩٧٤م، المجلد الخامس – العدد الثالث.

٩٢- الممتع في التصريف: ابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط٣ ١٣٩٨هـ.

٩٣- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني: دار المصحف. دمشق ١٤٠٣هـ.

٩٤- المنصف: أبو الفتح بن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١ ١٣٧٣هـ.

٩٥- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، تحقيق / محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة.

٩٦- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي: تحقيق / د. عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، ومكتبة التراث،ط١، ١٤٠٦هـ.

٩٧- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري. دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨- النكت في القرآن الكريم لابن فضال المجاشعي: تحقيق / د. عبدالله عبدالقادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.

٩٩- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١ ١٤٠١هـ.

١٠٠- الوحشيات لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي: تحقيق / عبد العزيز الميمني، ط٣، دار المعارف، القاهرة.